جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان :

دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر "2012 - 1989"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة :

رقية هدروق

إشراف الأستاذة :

الامام سالمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/06/01

لجنة المناقشة :

أ/بارة سمير..... رئيسا

أ/ سالمة الإمام.....مشرفا

أ/ بوعافية محمد الصالح.....مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان :

دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر "2012 - 1989"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص :تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة :
رقية هدروق

إشراف الأستاذة :
الامام سالمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/06/01

لجنة المناقشة :

أ/بارة سمير..... رئيسا
أ/ سالمة الإمام.....مشرفا
أ/ بوعافية محمد الصالح.....مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وتردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صل الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى روح أبي رحمه الله

إلى من نذرت عمرها في أداء الرسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الغالية

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إخوتي الأعزاء (أسماء، خولة، نوح، نفيسة، وئام، عبد اللطيف، توفيق، بلال)

دون أن ننسى الكتكوت "أحمد يونس"

إلى أعز الناس لقلبي

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى صديقاتي ورفيقات دربي "مروة، عفاف، عبير، كلثوم، فتيحة، خضرا، هاجر، أمينة، سارة"

إلى كل زملائي دفعة 2017قسم العلوم السياسية

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طالب وباحث علم إلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

رقية

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وأنعم على من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان في المقام الأول إلى كل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم الأستاذةسالمة الإمام
التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ووقتها وعلى تواضعها في المعاملة فكانت نعم المشرفة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر
" الأستاذة الكريمة نعيمة ولد عامر، ونائبة مكتبة العلوم السياسية عبد القادر ابن دينة "

ملخص الدراسة

تحاول الدراسة معالجة وتبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات التشغيل، في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2012، حيت أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع سياسات التشغيل في الجزائر، ركزت بشكل كبير على الجانب الممثل في كيفية القضاء على البطالة، أو من الجانب العددي فيما يخص أدائها، واستحداث مناصب العمل، دون الأخذ بعين الاعتبار، الدور الذي قد تلعبه في استقرار النظام، خاصة أن قطاع التشغيل، يعتبر من أبرز القطاعات الحساسة في الدولة.

لذا تمحورت الدراسة حول التعرض إلي متغيرات الدراسة كل على حدى، وصولا إلي بحث العلاقة الموجودة (بين الاستقرار السياسي وسياسات التشغيل)، حيت حاولنا إسقاط الجانب المفاهيمي على حالة الجزائر، مع الإشارة إلي الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، وكذا التعرض إلي إبراز البرامج والأجهزة، التي استعانت بها الدولة والموجهة لضبط سوق العمل، دون الاغفال عن أثر هاته البرامج والسياسات على الاستقرار السياسي في الجزائر، وذلك ضمن الإطار التطبيقي للدراسة، مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لهاته السياسات الخاصة بالتشغيل، لضمان الاستقرار السياسي في البلاد.

كنتيجة نهائية، تم التوصل إلى أنه رغم كثرة هاته السياسات، إلا أن أثرها لا يزال محدود، ويتطلب مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيلها وبدورها، وبتالي تحقيق الاستقرار السياسي، مع ضرورة أن تتبنى الدولة سياسات رشيدة، تتماشى مع التنمية، دون الاغفال عن ارتباط هاته السياسات بالاستقرار السياسي، الذي يساهم هو كذلك في تفعيل دورها.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، سياسات التشغيل، الإصلاحات الاقتصادية، البطالة، العنف السياسي، عدم الاستقرار السياسي، أجهزة التشغيل.

Le sommaire d'étude:

L'étude essaie de traiter et de faire connaitre le rôle que les politiques d'exploitation peuvent le jouer dans la réalisation de la stabilité politique en Algérie au cours de la période (de 1989 jusqu'à 2012), alors que les pluparts des études qui ont pris le même sujet en Algérie, ils ont concentré principalement sur la coté qui vise à résoudre le problème du chômage par la création de postes de travail, sans prendre en considération le rôle qui peuvent le jouer dans la stabilité du système et surtout que le secteur d'exploitation, qui est considéré comme l'un des plus importants secteurs sensibles du l'état.

Par conséquent l'étude a porté sur l'exposition à tous les variables séparément jusqu'à l'arrivée à la recherche de la relation entre (la stabilité politique et les politiques d'exploitation), où nous avons essayé de projeter la coté compréhensive sur le cas algérienne en signalant aux réformes politiquesqui ont fait l'état, aussi bien que l'exposition aux logiciels et les matériels utilisés par l'état et dirigés pour régler le marché du travail sans omission de l'impact de ces programmes et de ces politiques sur la stabilité politique en Algérie et ça dans le cadre pratique de l'étude avec une tentative de poser une vision d'avenir pour ces politiques d'exploitation afin d'assurer la stabilité politique dans le pays.

En conclusion, il est arrivé à : malgré ces nombreux politiques, leur impact reste encore limité qu'ils ont besoin un ensemble de mécanismes qui peuvent contribuer à leur activation et aussi bien que contribuer à réaliser la stabilité politique qui nécessitent l'état à adopter des politiques rationnelles en ligne avec le développement Sans omission de la relation de ces politiques avec la stabilité politique qui contribue aussi à activer leur rôle.

Les Mots-clés:la stabilité politique, la politique d'exploitation, les réformes économiques, le chômage, La violence politique, L'instabilité politique, dispositifs de commande.

Abstract

The study tries to show and treats the role of employment policies in achieving political stability in Algeria during the period from 1989 to 2012, whereas most of the studies on the subject of employment policies in Algeria focused largely on the aspect of how to eliminate unemployment or from the numerical side regarding to its performance and the creation of jobs without taking into account the role it may play in the stability of the system, especially that employment sector is one of the most sensitive sectors in the country.

Therefore, the study focused on exposing to the study variables case-by-case basis, in order to examine the existing relationship between political stability and employment policies. We tried to show and explain the conceptual aspect of the situation of Algeria with reference to the main economic reforms carried out by the State, Which was used to control the labor market without neglecting the impact of these programs and policies on the political stability in Algeria within the framework of the application of the study with the attempt to develop a future vision of these employment policies in order to ensure political stability in the country.

As a final result, we conclude that despite the large number of these policies, their impact still limited and require a set of mechanisms that can contribute in its effectiveness and it may contribute to achieve political stability with the importance that the country adopt a rational policies corresponding with development, without neglecting the link that matches these policies with a political stability which contributes also to the effectiveness of its role.

Key word :political stability employment policies, economic reforms, unemployment, Political violence**,** Political instability, Operating Devices**.**

قائمـــة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.2	عمل التنمية البشرية في الجزائر للفترة ما بين1980-2011	54
الجدول 2.2	حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول لسنة 1998	60
الجدول 3.2	قيمة برامج الانعاش المعتمدة من قبل الدولة	61
الجدول 4.2	المناصب المستحدثة في إطار برنامج النمو لسنة 2005-2009	63
الجدول 5.2	نسبة البطالة والنشاط للفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2000	67
الجدول 6.2	نسبة البطالة والنشاط والشغل للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2012	67
الجدول 7.2	خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة	76
الجدول 8.3	تطور المؤشرات الديمغرافية في الجزائر	84

قائمــة الأشكـــــــــال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.2	تمثيل بياني يوضح نسبة البطالة والنشاط للفترة الممتدة من 1989 إلى 2000	67
الشكل 2.2	تمثيل بياني يوضح نسبة البطالة والنشاط والشغل بداية من سنة 2000 إلى غاية 2012	68
الشكل 3.2	شكل يوضح البرامج والأجهزة المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من تفاقم البطالة	69
الشكل 4.3	منحنى بياني يلخص مجريات الدراسة خلال السنوات 1989-2012	87

قائمــة الملاحـــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	قانون 126-08	106
الملحق رقم 2	قانون 94-11	107

قائمــة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية
BIR	المكتب الدولي للعمل
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONS	الديوان الوطني للاحصاء
FLN	حزب جبهة التحرير الوطني
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
DAIP	برامج الشبكة الاجتماعية من خلال المساعدة على الادماج المهني
CID	عقود حاملي الشهادات إدماج
CIP	عقود الادماج المهني
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
CFI	عقود التكوين والادماج
ADS	الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية
LAIG	التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة
TEP_HIMO	أشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
CPE	عقود ما قبل التشغيل
ESIL	التشغيل مأجور بمبادرة محلية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير استثمار
PNDA	البرنامج الوطني للتنمية المحلية
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	جهاز القرض المصغر

مقـــدمة

مقدمة

يعتبر المورد البشري أحد أهم الموارد الاقتصادية، ذلك أن العنصر البشري هو الكفيل بخلق حركة داخل المؤسسات الاقتصادية، ببعثه مظاهر النشاط والعمل باعتباره العنصر العاقل، إذ يحتل العمل دورا بارزا في حياة الشعوب، مما له أهمية كبيرة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية على وجه الخصوص، فهو يحافظ على الاستمرارية والعملية الإنتاجية والاستقرار الأسري فهو أداة للتنمية.

في ظل تطور الدولة ومؤسساتها وأنظمتها الدستورية والسياسية، خرجت الدولة من دور الدولة الحارسة إلى المتدخلة والتي تسعى إلى تحسين الوضع المعيشي من جهة، وتوسيع مفهوم الديمقراطية من جهة أخرى، فإن أهم المشاكل التي تواجه العالم في زمن العولمة هي البطالة (إذ تعتبر البطالة أحد المشاكل الأساسية لعرقلة مسيرة التقدم، وما يمكن أن يرافقه من فقر واضطرابات نفسية نتيجة الفراغ ونتيجة تدني المستوى المعيشي والاقتصادي للإفراد)، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وعصر السرعة، والتي أصبحت الآلة تحل محل العنصر البشري في كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية.

تظهر الدراسات أن العالم العربي يحتل الصدارة في ارتفاع نسب البطالة، خاصة في السنوات الأخيرة في ظل موجة ما يسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى تفاقم الهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال بغية حياة الرفاه، فعدم الاستقرار السياسي هو أخطر الظواهر وتطوره في هاته البلدان، قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، وقد يتسع ليشمل أيضا عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار المؤسسي للدولة من شكل معين إلي نقيضه، وعلى سبيل المثال من الملكية إلى الجمهورية، ومن الحكم المدني إلى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعا ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال الشغب والاحتجاجات والمظاهرات وحروب أهلية وحركات انفصالية.

لما كان الوضع السياسي يبدو لصيقا للعامل الاقتصادي، أصبحت سياسات التشغيل في الجزائر منذ الثمانينات تشكل الانشغال الأول لذا السلطات، ويرجع ذلك بالأساس إلي تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع نسب البطالة مع ما يرافق ذلك من أفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، وصولا إلي عدم الاستقرار السياسي، ولمواجهة هذا الوضع اعتمدت الجزائر جملة من الإجراءات من خلال الإصلاحات الاقتصادية، ومطلع التسعينات التي كانت عبارة عن مراحل الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق.

اعتمد الاقتصاد الموجه على سياسات تشغيلية، والتي كانت تأخذ الصبغة الاجتماعية أكثر منها اقتصادية، بحيث شهدت المؤسسات فائضا في اليد العاملة، وتحول النظام من الاشتراكي إلى نظام السوق

ترتب عنه غلق أجهزة تشغيلية ترافق هذه المراحل لتدارك الوضع الذي خلفته التوجهات الجديدة، أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي صاحب هذه البرامج، والذي أدخل الجزائر في مرحلة من الاختلالات شملت جل الميادين وذلك بما يعرف بالعشرية السوداء، فكانت الفاتورة باهظة تمثلت في 29% من معدل البطالة سنة 1999 نتيجة التسريحات الجماعية للعمال، وغلق المؤسسات وخوصصت معظمها.

1.أهمية الدراسة

يكتسي موضوع التشغيل في الجزائر أهمية بالغة، خاصة عند الحديث عن دوره في تحقيق الاستقرار السياسي، ويمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي :

- إن موضوع التشغيل متداول في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الخطابات السياسية)، حيث أنه له صدى واسع، وذلك حول بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية، ومعرفة مدى نجاعة السياسات في تحسين مستوى التشغيل، وذلك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على وجه الخصوص.

- أهمية الاستقرار كمتغير تابع، والذي تسعى الدولة في الحفاظ عليه وضمان استمراريته، بإتباعها سياسات خاصة بقطاع التشغيل بواسطة البرامج والأجهزة، وباختلاف أوجه النفقات والقطاعات المعنية.

- إن الدراسة تعتمد على إحصائيات ومعطيات بيانية، والتي تصدر من المنظمات الوطنية منها والعالمية، ذلك لفهم وتفسير التحولات السياسية، وهذا ما يعطي للبحث مصداقية.

2. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي :

- تشخيص معالم المتغير المستقل(سياسات التشغيل)، والتابع (الاستقرار السياسي)،في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر منذ 1989 إلى غاية 2012.
- محاولة تحليل واقع أداء سياسات التشغيل في الجزائر، ومعرفة أثرها على الاستقرار السياسي.
- معرفة الأسباب والعوامل التي تعيق تجسيد وتطبيق سياسات التشغيل، والتي قد تؤدي بدورها إلي تدهور الاستقرار السياسي.
- تقييم أداء السياسات التشغيلية، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي لتنامي السلبيات والناتجة عن البطالة.

3.الدراسات السابقة

بداية يمكن أن نقول أنه لا توجد دراسات مباشرة تربط بين موضوع التشغيل وموضوع الاستقرار السياسي، لاسيما في الحالة الجزائرية، ذلك أن أغلب الأبحاث الأكاديمية التي تم الاطلاع عليها تعرضت لدراسة كل موضوع على حدى، وتأثير أحدهما على أخر، ومن أهم هاته الدراسات نجد :

أ. **دراسة ل كريمة بقدي بعنوان :** الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر لسنة 2012،**مذكرة ماجستير بجامعة أبو بكر بلقايد**. تلمسان، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلي ضبط مفهوم الفساد وربطه بمفهوم الاستقرار السياسي، والتعرف على هذه الظاهرة واقعيا بدراسة حالة الجزائر، ومحاولة ضبط إبرار الظروف التي عدت الفساد السياسي، ومعالجة الخلل الناتج عن ذلك، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين الدولة وظاهرة الفساد، حيث بين أن البيئة السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية– الثقافية يمكن أن تغدي أو تمنع فرص الفساد، وهذا مرتبط بطبيعة وقوة المؤسسات فيها، كما أنه يؤثر الفساد السياسي بشكل كبير على الاستقرار السياسي، كما توصل إلى أنه لا يمكن القضاء على ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر بشكل مطلق، وإنما إمكانية الحد منها، باعتبار أن هذا الأخير أصبح أمرا مستعصيا.

تناولت دراستها العلاقة بين الفساد السياسي وإمكانية تأثيره على الأوضاع السياسية والتي من شأنها أن تهدد الاستقرار السياسي، أما دراستنا فقد تناولت الدور الذي تلعبه السياسات التشغيلية في الاستقرار السياسي.

ب . **دراسة للباحث سفيان فوكة بعنوان :** الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، **مداخلة مقدمة بجامعة حسيبة بن بوعلي**، الشلف. حيث تضمنت المداخلة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للحكم الراشد تحقيق الاستقرار السياسي مع مراعاة آليات أخرى تساهم في التنمية؟

هدفت هاته المداخلة إلى البحث عن العلاقة وتحليل الروابط بين الحكم الراشد والاستقرار السياسي، وتم التوصل في نهاية المداخلة إلى دراسة العلاقة السببية بين عناصر الحكم الراشد والاستقرار، وأن شرعية السلطة الحاكمة وفعاليتها يحدث رضا لدى الأفراد والجماعات، مما يدعم الاستقرار السياسي ووجود الاستقرار المجتمعي وخاصة السياسي يدعم تطبيق الحكم الراشد.

اهتم الباحث في تحليل الروابط بين الاستقرار السياسي والحكم الراشد ودورهما في إرساء التنمية، أما دراستنا فقد اهتمت بمستوى أداء سياسات التشغيل، والتي تعتبر أحد مكملات عناصر التنمية.

جـ .دراسة للباحث شلالي فارس بعنوان : دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، **مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر، 2005**.

تمحورت إشكالية الدراسة في مدى مساهمة التشغيل المتبعة في تلك الفترة، وإنقاص معدل البطالة، وكيفية اقتراح نموذج يمكن أن يحد من هاته الظاهرة، من خلال الإمكانيات المالية المتوفرة خلال2009/2005، وتوصل الباحث إلى أن أجهزة الشغل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدل البطالة، وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل في ظل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي استند أساسا على الرجوع إلي النفقة العمومية بهدف الانعاش.

تمحورت دراسة الباحث على إمكانية سياسات التشغيل في تخفيض من حدة البطالة، أما دراستنا تهدف بالأساس إلى مدى إمكانية تحقيق سياسات التشغيل للاستقرار السياسي في الجزائر.

د .دراسة للباحث دحماني محمد أدرويش بعنوان : إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة التحليل، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

تمحورت إشكالية الباحث فيما يلي: هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لاتزال عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب لسنة 2013، حيث قدم بعض الحلول الفعالة وطويلة الأمد لأصحاب القرار، وذلك بتبني برنامج شامل وطني للإصلاح، وإن استدعى الأمر تطبيقه وفق مراحل متعددة، وأن يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي :

- زيادة الطلب على العمالة، من خلال تنشيط الاقتصاد، والنمو الكثيف للعمل.
- التنسيق بين الطلب والعرض على العمالة، من خلال إصلاح النظام التعليمي والتكويني.
- تطوير أداء سوق العمل، عن طريق الحد من تجزئته وجموده، وتوفير أجر وعمل لائق للعامل.

4. مبررات اختيار الموضوع

أ. المبررات الموضوعية :

- محاولة فهم الأوضاع السياسية، من خلال التركيز على العامل الاقتصادي في تفسير الظواهر.
- أهمية البعد الأمني، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الأزمات السياسية والاقتصادية في العالم ككل، وما يمكن أن يلحق ذلك من زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد.

ب. المبررات الذاتية :

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع الإدارية والسياسية، بالإضافة إلى تطابق دراستنا مع التخصص، وكذا معرفة أوضاع سوق التشغيل، باعتبار أن بطال اليوم يمكن أن يكون موظف الغد، وخريج اليوم يمكن أن يكون بطال الغد.
- الوضع الذي آلت إليه الدول العربية، من خلال الحراك السياسي، وتصاعد موجة الاحتجاجات المرتبطة بالوضع الاقتصادي، ارتأينا دراسة سياسة التشغيل، وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

5. إشكالية الدراسة

تكمن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في إيجاد جواب للتساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012 ؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي الأسس المفاهيمية التي ترتكز عليها كل من سياسات التشغيل والاستقرار السياسي ؟
- ماهي أبرز البرامج والسياسات التشغيلية التي اتبعتها الدولة في ظل تأزم الأوضاع السياسية ؟
- كيف انعكس مستوى أداء سياسات التشغيل على الاستقرار السياسي في الجزائر ؟

6. فرضيات الدراسة

✓ كلما كانت بنية النظام السياسي تحظى بالشرعية وقائمة على أسس ديمقراطية ومرونة في التعامل مع الأوضاع خاصة المتعلقة بقطاع التشغيل، كلما كان ذلك عامل يساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

✓ تتمثل سياسات التشغيل في مجموع البرامج التي تتخذها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة، أما الاستقرار السياسي فهو مظهر تمتاز به الحكومات التي تقوم برسم وتنفيذ سياساتها وفق أسس علمية دليلا على تجاوبها مع الأوضاع الداخلية.

✓ تتبنى الدولة مجموعة من البرامج الاقتصادية فقط من أجل تحسين أوضاعها السياسية.

✓ كلما كان أداء سياسات التشغيل متكامل وفعال، ويؤدي بالضرورة الغرض الذي وضعت لأجله، كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق الاستقرار السياسي.

7. حدود الدارسة

- ✓ **الحدود العلمية** : انحصرت الدارسة في فهم متغيراتها المتمثلة في الاستقرار السياسي (متغير تابع)، وسياسات التشغيل (متغير مستقل).
- ✓ **الحدود الزمانية** : تمتد حدود دراستنا الزمانية من سنة 1989 إلي غاية 2012 للوقوف على أهم المستجدات والتطورات التي عرفتها تلك الفترة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.
- ✓ **الحدود المكانية** : تخص الدراسة حالة الجزائر.

8. المناهج والاقترابات

أ. **المنهج الوصفي** : هو أحد المناهج المستخدمة في البحوث الاجتماعية، حيث يحاول جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراستها في الظروف الراهنة، وإن كان يحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور، أو النمو ووضع تنبؤات عنها[1]،وتم الاستعانة به في الفصل الأول، والمتضمن الإطار النظري للدراسة في وصف ظاهرة الاستقرار السياسي، وسياسات التشغيل.

ب.الاقتراب المؤسسي : يركز على دراسة المؤسسة من عدة زوايا، منها الغرض من تكوين أبنية المؤسسة[2].

فطبيعة الاقتراب يخدم موضوع الدراسة في تحليل وتفسير عملية وضع السياسة التشغيلية، وكذلك طبيعة العلاقة بين المؤسسات للمعالجة والتصدي للازمات السياسية.

ت.الاقتراب القانوني :

تم الاستعانة به، لأنه يساعد في فهم النصوص والتشريعات القانونية التي وضعها المشرع المرتبطة بالتشغيل.

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسة والاجتماعية**، بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 200.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص :205.

ث.اقتراب الاقتصاد السياسي :

يكمن جوهره في فهم الظواهر السياسية من زاوية اقتصادية، وقد استخدمناه لأنه يلائم موضوع الدراسة، حيث ساعدنا في الاقتراب من ظاهرة الاستقرار السياسي من عدمها في الجزائر من زاوية المؤشرات والمعطيات الاقتصادية، وافتراضا أن الاستقرار السياسي مرتبط بتحقيق مستوى اقتصادي يرجع على الأفراد بمستوى عيش كريم وعمل لائق.

كما تم الاستعانة بأسلوب بناء السيناريوهات، محاولة لطرح رؤية مستقبلية حول تحسين أداء سياسات التشغيل، لحفظ استقرار البلاد.

9. أدوات جمع البيانات

أ. **الوسائل النظرية المستعملة** : الكتب، المجلات، المقالات، الأطروحات والملتقيات.
ب. **الوسائل العلمية المستعملة** : تتمثل في الوثائق الرسمية.

10. التحديد الاجرائي لمتغيرات الدراسة

أ. **الاستقرار السياسي** : هو الحالة التي يسود فيها الأمن والسلم داخل نظام ما، فهو ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية.

ب. **سياسة التشغيل** : هي عبارة عن أسلوب عمل تتبناه الحكومة لغرض تكيف اليد العاملة واحتياجات الإنتاج، بواسطة أجهزة وبرامج وقرارات ذات صبغة تنفيذية.

ت. **البطالة** : عبارة عن مشكلة اقتصادية، وهي حالة تدل على عدم توافر فرص العمل للفرد الراغب فيه.

11. هندسة الدراسة

لإنجاز هذا البحث، والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به، ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول أساسية :

- **الفصل الأول** : خصصنا الفصل الأول لدراسة التأصيل النظري لسياسة التشغيل والاستقرار السياسي، مع إبراز مفهوم البطالة في مبحثين حيث تناول المبحث الأول ماهية سياسة التشغيل، أما المبحث الثاني خصص لماهية الاستقرار السياسي.

- **الفصل الثاني** : فقد تناولنا فيه تحليل واقع سياسة التشغيل والاستقرار السياسي خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012، حيث تم تقسيمه إلي ثلاثة مباحث، تناول الأول واقع الاستقرار السياسي في الجزائر، أما الثاني تناول الآليات التي اتبعتها الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي، والمبحث الثالث والأخير فقد تناول البرامج والأجهزة التي وضعتها السلطات الجزائرية في ميدان التشغيل.

- **الفصل الثالث** : خصص لإبراز أثار ومستقبل السياسات التشغيلية على الاستقرار السياسي، من خلال مبحثين :

تناول المبحث الأول تقييم أداء أجهزة التشغيل، مع اقتراح الحلول لزيادة فعالية أدائها، أما المبحث الثاني حاولنا فيه تقديم رؤية استراتيجية لمستقبل أداء السياسات التشغيلية، والتي من شأنها أن تحافظ على الاستقرار السياسي.

12. صعوبات الدراسة

- ✓ التناقض بين الإحصائيات والبيانات لنفس الظاهرة من مؤسسات مختلفة.
- ✓ ندرة المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها.
- ✓ عامل ضيق الوقت.

الفصل الأول

التأصيل النظري

لسياسة التشغيل والاستقرار السياسي

تمهيد

تعاني بلدان العالم على العموم أزمة تمس الفرد لتمتد أبعادها إلى المجتمع ككل وهي البطالة، فتفشي هذه الظاهرة دليل على صعوبة تسييرها لذا لابد من عدم الإغفال عن هاته الظاهرة وذلك لما يمكن أن تلحقه من أضرار داخل المجتمع وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي.

كما أن لسياسة التشغيل الرشيدة والعقلانية دورا بارزا وإيجابيا في الحد من ظاهرة البطالة وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تطمح له الدول مهما كانت توجهاتها وايديولوجيتها والجزائر على وجه الخصوص من خلال تبني إجراءات كفيلة لمعالجة هذه الظاهرة.

إن السياسة العامة الخاصة بالتشغيل وتأثيرها على الاستقرار السياسي لها أهمية كبيرة في ميدان العلوم السياسية . ونظرا لهذه الأهمية البالغة سوف نتطرق إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : ماهية سياسة التشغيل.

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي.

المبحث الأول : ماهية سياسة التشغيل

لسياسية التشغيل أهمية بالغة وذلك يعود إلى اهتمامها بالمورد البشري، فهي تعبر عن واقع أي مجتمع وذلك لكون التشغيل يمثل محورا واهتمام جميع شرائح المجتمع.

كما أن سياسة التشغيل لا تعبر عن سياسات الاقتصاد الكلي وإنما هي عبارة عن إجراءات تطبق على مستوى كل السياسات (التعليمية، الاقتصادية، الصحية، الصناعية....) ويكون الهدف من الإجراءات أن تشترك كل السياسات بالنهوض بالتشغيل ومحاربة مشكل البطالة حيث أصبحت هاته الظاهرة تستحوذ على جزء كبير من الدراسات واهتمامات الباحثين سعيا إلى زيادة حجم العمالة وتخفيض معدلاتها فهي تعد من أهم الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف البطالة أنواعها وأشكالها

قبل الخوض في ماهية سياسات التشغيل، سوف نتناول مفهوم البطالة، من حيث تعريفها، أنواعها وأشكالها.

أولا : تعريف البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية تتعدد أسبابها وأشكالها فانتشارها يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي وقصور الجهاز الإنتاجي، فإن مفهومها غير محدد لأنه من الممكن نظريا أن نقول أن أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض مجزي وسخي وقد عمل الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجرة[1].

إن لفظ البطالة كما ورد عند ابن منظور، قد أتى من الفعل بَطَلَ وبَطُلَ، وله معان كثيرة ومنها أنه يعني التَعطُل، وأنه يقال بَطَلَ الأجير (بالفتح) يبطل بطالة وبطالة / أي تعطل فهو بطال[2].

✓ **البطالة كمشكلة إدارية :** هي عدم توافر فرص العمل المنتج للقادر عليه وهذا المفهوم يعني أن البطالة تظهر في إحدى الصورتين[3].

---

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 232.

[2] رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر "دراسة حالة لولاية تيارت"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2012/2011، ص 57.

[3] نوال بن فايزة، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005/1990 "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بلعباس، 2009، ص 3.

فحسب تعريف المكتب الدول للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر بسنة 1982 حول إحصاءات العمل، أن الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير:

أ. كل من هو بدون عمل؛

ب. كل من هو متاح للعمل ولم يجده؛

ت. كل من يبحث عن العمل ولا يتوفر له ذلك[1].

فهذا التعريف تطابق مع ما هو معمول به في الجزائر.

فهي عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا، أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية إرادية أو غير إرادية.

ثانيا : أنواع البطالة

تقسم البطالة إلى قسمين منها ما هو تقسيم تقليدي بالإضافة لأنواع أخرى، نذكر الشق التقليدي منه :

- **البطالة الدورية** : يحدث هذا النوع من البطالة في فترة الكساد والذي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفض وهي فترة الكساد ويكون هذا المعدل مرتفعا[2]؛

- **البطالة الاحتكاكية** : وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره، أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبته في الانتقال من مكان آخر داخل الدولة[3]؛

- **البطالة الهيكلية (التقنية)** : تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم او إلى التغيرات في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة[4]؛

---

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، كلية الاعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2010/2009، ص 3.

[2] خالد زواوي، **البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"**. مجموعة النيل العربية، اتحاد مكتبات الجامعة العربية، مصر، 2004، ص 19.

[3] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **بطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 51 .

[4] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 234.

أما عن الأنواع الأخرى فنجد :

- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية** : البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما الإجبارية فهي الحالة التي يعبر فيها العامل عن ترك عمله دون إرادته مع أنه قادر وراغب في العمل عند مستوى أجر معين، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية؛

- **البطالة المقنعة والبطالة السافرة** : تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وإذا ما سحبت لا تؤثر أو أن حجم الإنتاج لا ينخفض؛

بالنسبة للبطالة السافرة تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، وتكون البطالة السافرة دورية أو احتكاكية؛

- **البطالة الموسمية وبطالة الفقر**: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الموسم السياحي، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط مما يعني إحالة العاملين بهذه القطاعات، أما عن بطالة الفقر فهي ناتجة عن خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا[1].

ثالثا : أثار البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وأي بلد نظرا لما تخلفه من أثار سلبية سواء كانت هذه الأثار سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

✓ **الآثار الاقتصادية** : يعتبر العمل عنصرا إنتاجيا وبالتالي تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأن هذا الأخير معطل ولن يسهم في العملية الإنتاجية، ثم أن هذا العامل العاطل عن العمل فإنه لا يعود له دخل وبالتالي فإن مقدرته على الإنفاق تكون ضئيلة ذلك أن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي والذي يخلف أثار انكماشية على الاقتصاد القومي لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج إلى مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة[2].

---

[1] الجودي صاطوري ولطيفة بهلول، مداخلة بعنوان : أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **ملتقى حول دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، مسيلة، 2011، ص05.

[2] سمية هلال وعفاف موسوس، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012، **مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية.** جامعة العقيد أكلى محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2014-2015، ص21.

✓ **الآثار الاجتماعية :** أصبح التزام الحكومات بإعانة المتعطلين بصفة عامة عرفا سائدا وذلك بتوفير فرص العمل لهم، حيث أن لمشكل البطالة آثار اجتماعية خطيرة تؤدي إلى ظهور بعض السلوكيات السلبية الغير مرغوب فيها مثل تعاطي المخدرات[1]، بالإضافة إلى الهجرة والفقر، كما أن للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة في النفس[2].

لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية[3].

✓ **الأثار السياسية :**

– اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة، وتغيير الحكومات فيها، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.

– ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة اتجاه الوطن[4]. كذلك ظهور بعض التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطنين، مما يهدد بالأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكل البطالة، مما يساهم في توسيع وظهور التنظيمات المناهضة لنظام الحكم[5] .

لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد ما من بلدان العالم[6].

---

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجة الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، **مذكرة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل**، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، البويرة، 2011.2012، ص 27.

[2] رشيد شباح، **مرجع سابق**. ص 62.

[3] سمية بوهلال وعفاف موسوس، **مرجع سابق**. ص 22.

[4] سليم عقون، **مرجع سابق**. ص15.

[5] رشيد شباح، **مرجع سابق**. ص62–63.

[6] سليم عقون، **مرجع سابق**. ص15.

المطلب الثاني : مفهوم سياسة التشغيل

قبل أن نتناول مفهوم سياسة التشغيل وجب التعرض إلى مفهوم التشغيل فيما يلي :

أولا : تعريف التشغيل

تعرف لجنة الاتحاد الأوروبي التشغيل على أنه : "ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج معه بكفاءات عالية تقيمه في سوق العمل".

- **المفهوم التقليدي للتشغيل** : ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين[1].

- **المفهوم الحديث للتشغيل** : فهو لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أنه (التشغيل) يعطى الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الاجتماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل[2].

كما تعرفه المنظمة الدولية للعمل على أن يكون أي شخص قابل للتشغيل عندما :

- يمكنه الحصول على منصب عمل؛
- يحافظ عليه ويتطور ويتكيف مع التغيير؛
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه[3].

نستنتج أن عملية التشغيل تتبعها مجموعة من الإجراءات، تستعملها أي مؤسسة بهدف استقطاب الأشخاص المناسبين، الذين تتوفر فيهم الشروط الموضوعة والحاصلين على مستوى عالي من التأهيل الذي يتوافق مع المنصب المتاح.

---

[1] سمية عبد اللاوي، دراسة تحليلة لسياسة التشغيل في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.** جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2014-2015، ص16.

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، **مرجع سابق**. ص40.

[3] حنان واعة، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل "نموذجا"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.** جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2015، ص 49.

ثانيا : تعريف سياسة التشغيل

تعبر سياسة التشغيل عن البرامج التي تتبناها الدولة لمحاربة نسب البطالة المرتفعة، كما تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد، لأنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية[1].

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط ومعايير أداء سوق العمل، كما أنها منهج يتمثل في مجموعة البرامج التي تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنسان[2].

يتمثل المعنى العام لسياسيات التشغيل في كونه عبارة عن سياسات لمحاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة[3].

كما تعرف بأنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العالمة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل ايديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه[4].

كما تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل بشكل متناسق في مختلف الصناعات والمناطق، وبهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشطين، الذين هم في العمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل[5].

---

[1] سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل "دراسة ميدانية على العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل بمدينة بسكرة". **مذكرة ماجستير في تنمية الموارد البشرية.** علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية، بسكرة، 2007/2006، ص 76.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، (تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 200-2011). **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

[3] رشيد شباح، **مرجع سابق**، ص10.

[4] هاجر غانم وأمينة بودراع، مداخلة بعنوان : تجربة الجزائر في ميدان التشغيل الجزائر ومحاربة البطالة. **ملتقى حول دراسات وتجارب دولية في قضايا البطالة**، المسيلة، 2010، ص 10.

[5] صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب (النتائج والعوائق) دراسة حالة الوكالة الولائية لتشغيل "ورقلة "، **مذكرة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم السياسية**. جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2012.2013، ص 14.

التعريف الإجرائي لسياسة التشغيل :

أما بالنسبة للتعرف الإجرائي لسياسات التشغيل فهي مجموعة التدابير والإجراءات المدروسة التي تضعها الحكومة عن طريق القواعد والبرامج والأجهزة والقوانين التي تكسبها الطابع التنفيذي، وذلك بهدف المحافظة على توازن سوق العمل (الطلب + العرض)، وتوفير فرص العمل للقوى العاملة والراغبة فيه للحد من البطالة، حيث يعد المورد البشري هدف وأساس التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثالث : أسس وأهداف سياسة التشغيل

أولا : أسس سياسة التشغيل

يوجد تباين حول تصنيف الأسس الخاصة بسياسة التشغيل بين الباحثين وهي كما يلي :

✓ **بالنسبة لتصنيف الأول نجد :**

- **مبدأ الجدارة :** الذي يفترض أن تتوفر في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة.
- **مبدأ المساواة :** وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وهي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والمعتقد والرأي[1]. وعلى كل ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل، وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير صريح عن الليبرالية، إلا أن هذه الدول حسب أنصار هذا الرأي صارت تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب.

أما في النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة حصلت منه حق وواجبا وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين[2].

✓ **أما عن التصنيف الثاني فنجده مجملا فيما يلي :**

- **التشغيل الكامل :** ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم، وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب

[1] بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة "دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف". **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في الموارد البشرية.** جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم التجارية، بسكرة، 2006، ص 61.

[2] صليحة بوهلال، **مرجع سابق.** ص 16.

التوصية 122 التي أتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في1984/06/17، والتي اعتبرته هدف أساسي، حيث نصت التوصية على : توفير العمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل؛

- **التشغيل الإنتاجي** : لقد قرر الميثاق الوطني ما يلي :

إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصاديةّ إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وهذا ما تتبناه منظمة العمل الدولية في 1984/06/17، في مؤتمرها على أن تكون الأعمال المتوفرة أعمال منتجة بقدر الإمكان؛

- **التشغيل المستمد من حرية الاختيار**: الذي يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وهذا متفق عليه من قبل الهيئات العالمية[1].

- **كفالة الاستقرار**: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستمرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع وضمان الاستقرار في العمل والذي يتطلب :

التحكم في البطالة التكنولوجية عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا إلى مراكز التكوين والمعاهد، واختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها لأنها تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره، وإحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلد الواحد ووضع القوانين وترتيبات تمنع تعسف أرباب العمل مثل القيام بالفصل سواء التعسفي أو الجماعي دون مبرر[2].

ثانيا : أهداف سياسة التشغيل

يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل في ما يلي :

✓ رفع عدد مناصب الشغل؛

✓ خلق مناصب أكثر انتاجية مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة، واشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع[3]؛

---

[1] سمية عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] **المرجع نفسه**، ص 19.

[3] لخضر عبد الرزاق مولاي، **مرجع سابق**، ص 48.

- ✓ زيادة حجم الناتج القومي، ورفع مستوى الفعالية الاقتصادية والصناعية؛
- ✓ تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل[1]؛
- ✓ ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها[2]؛
- ✓ تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء[3]؛
- ✓ القضاء على البطالة، وبالتالي ما يصاحبها من آفات اجتماعية خطيرة كالفقر، التخلف، الأمية ... إلخ[4].

المطلب الرابع : نظريات التشغيل

أولا : التشغيل في الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلاسيكي هو نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا في نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19، وقد استعمل جون مينارد كينز مصطلح الاقتصاد الكلاسيكي في كتابه "**نظرية العمالة**" و"**الفائدة والنقد**" للدلالة على أفكار الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو وشمل فيه "جون ستيوارت ميل، ألفرد مارشال، وبيجو".

هناك فرضيتين يعتمدها هذا الاتجاه وهما :

1) أن النظام الاقتصادي يخضع للمنافسة التامة والتي تمنع سيطرة بائعي البضائع أو خدمات الموارد الاقتصادية على أسعارها؛

2) أن العمالة الكلية أو التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية، بما فيها العمل والتي تعبر عن الوضع الطبيعي في الحياة الاقتصادية.

لم يتناول الاقتصاد الكلاسيكي موضوع العمالة صراحة، بل نجد الاقتصاديون الكلاسيكيون عالجوا هذا في مواضيع مبعثرة وعند جمعها يتضح أن :

---

[1] صليحة بوهلال، **مرجع سابق**، ص 15 .

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] سمية عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 19.

[4] حنان واعة، **مرجع سابق**، ص 55 .

– النظرية الكلاسيكية تتناول موضوع العمالة والتشغيل انطلاقا من دالة الإنتاج، على اعتبار أن الاقتصاد الكلاسيكي يقول أن مستوى الإنتاج يعتمد على مستوى العمالة وحده في المدى القصير مع فرصة إثبات العوامل الأخرى التي تدخل في عملية الإنتاج مثل رأس المال والعامل التكنولوجي[1].

نقد النظرية :

إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل، فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة وذلك باستغلال الطاقة المادية والبشرية، وإخماد الجانب القيمي الأخلاقي[2].

ثانيا : التشغيل في الفكر الماركسي

من أهم مبادئ هاته المدرسة التي تعود جدورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعا وحيدا يعمل من الفكر ظاهرة مادية، تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة من مفهومي العمل المجرد وقوة العمل، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر ماركس، فالرأسمالي يميز الظواهر حيث يعطي العامل أجر مقابل قدرته أو قوته على العمل وليس مقابل العمل وقوة العمل.

واكبت تحليلات ماركس خطوات النظام الرأسمالي، حيث يرى أن انخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فإن ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي، أو نقص في مستوى التشغيل الكلي، أو الاستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعط أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

يؤدي ارتفاع رأس المال إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال، وحسب علاقة معدل الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل، وفي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها ماركس.

[1] رشيد شباح، **مرجع سابق**، ص ص 86-87.

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، **مرجع سابق**، ص 44.

نقد النظرية :

يعاب على هذا الاتجاه عدم تسليط الضوء على عامل جوهري في العملية الانتاجية يتمثل في قدرة العامل في العمل، وما يلعبه ذلك في تفعيل عملية الانتاج وكذلك الاستثمار، باختصار فإنه أغفل البعد الانساني في هذا المجال[1].

ثالثا : سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث (النظريات الحديثة)

✓ **نظرية البحث عن العمل[2]** : استمرت هذه النظرية في السبعينات، حيث ترتكز على صعوبات توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت تعتمد هذه النظرية على فرضيات تتمثل فيما يلي :

1. التفرغ الكامل للأفراد من أجل جمع المعلومات اللازمة؛
2. الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
3. هناك حد أدنى للأجر، ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجرا أعلى منه.

البطالة اختيارية حسب هذه النظرية، وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة.

نقد النظرية :

تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات، من أهمها :

- عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، نلاحظ أن الجانب الاكبر من البطالة يرجع الى استغناء أصحاب العمل عنهم؛
- إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، **مرجع سابق**، ص27.

[2] فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2009/2005، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.** جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004، ص 27.

✓ **نظرية اختلال سوق العمل**[1] :

- تأخذ هذه النظرية حسب محلليها (الكينزيون المحدثون) على الاقتصاد الجزئي؛
- تأخذ هذه النظرية بجمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود حسبهم إلى عجز كل الأجر كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، فتنتج البطالة عن العرض الزائد لليد العاملة عن الطلب المتوفر في السوق، وفي نفس السياق نجد أن هذه النظرية تربط بين اختلال سوق السلع والخدمات، وتزامنه مع الاختلال الواقع في سوق العمل، وتفسير لهذه المعطيات فإن أصحاب هذه النظرية يرون بأن قصور الطلب على السلع والخدمات أو الطلب الفعال يؤذي إلى خلق فائض في الانتاج، الأمر الذي ينعكس على مستوى النشاط الذي يستجيب لذلك من خلال تخفيض الانتاج، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى التخلص من اليد العاملة، ليخلق ما يسمى بالبطالة الكينزية واستبدالها بالتكنولوجيات الحديثة.

نقد النظرية :

تهتم هذه النظرية بالمدى القصير فقط ومن جهة سلمت بإمكانية حدوث بطالة كينزية أو كلاسيكية، لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما، وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياساتها الاقتصادية.

رابعا : نظرية العمل التعاقدي في الفكر الكينزي

تتوفر هذه النظرية على فكرة العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل، ونميز بين نظريتين :

1. **نظرية العقود المبرمة** : تقوم هذه النظرية على الاتفاقيات المبرمة في اطارها الغير الرسمي أو الضمني وذلك راجع الى :

✓ الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، وذلك لأن المستخدمون يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؛

[1]– رشيد شباح، **مرجع سابق**، ص 97-98.

✓ عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، وفي حالة الظروف الأقل انعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال بنسبة معينة منزوعة من الايراد المؤمن؛

✓ للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا؛

✓ أن الصيغة التعاقدية بين المؤسسة والعمال تساعدها على فهم أفضل لأسباب الجمود في الأجور، والمرونة في مستويات التوظيف.

نقد النظرية :

من بين الانتقادات التي وجهت إليها أنها لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث في (1929-1933) بل اكتشفت توضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي.

2. **نظرية كفاءة الأجور :** تقوم هذه النظرية على زيادة الأجور أعلى من الأجور التوازنية، والهدف منها الرغبة في جلب ذوي المهارات العالية، وتشجيع العمال على البقاء، وزيادة إنتاجيتهم[1].

استطاعت نظرية كفاءة الأجور على تفسير بعض سلوكيات أسواق العمل، خاصة تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم الى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، إلا أنه يمكن انتقاد هذه النظرية من جانب أن ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار يمكن المؤسسات من الإبقاء على جهود العمال عن طريق دفع الأجر الأمثل، وفي نفس الإبقاء على معدل أجر نقدي مرن[2].

3. **نظرية تجزئة سوق العمل :** ظهرت على يد الاقتصاديين M.Piore (1997)، P.Bdoeringer، وذلك بعد الدراسات العديدة التي قام بها على الاقتصاد الأمريكي، تفترض هذه التجربة :

[1] سمية عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص ص 14-15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 15.

- **سوق رئيسي (ابتدائي)** : يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانية الترقية، استقرار العمل وظروف عمل حسنة.

- **سوق ثانوي** : عكس السوق السابق يتميز بالأجور المنخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل، عدم امكانيات الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة[1].

[1] فارس شلالي، **مرجع سابق**، ص 34.

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي غاية تسعى إليه أي دولة لتحقيقها، حيث استحوذ على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين مند بدايات الفكر السياسي في اليونان القديمة، واستمر هذا الاهتمام الى غاية العصر الحديث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومرحلة الدراسات العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي وضعت تعريفات اجرائية، كما قامت بوضع مؤشرات وذلك لقياس هذه الظاهرة وامكانية مقارنتها بين الدول وذلك أن هدا المفهوم يحمل درجة من النسبية، مثل دول العالم المتقدم التي تشهد استقرار أحسن من الدول النامية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم تعريفات له وذلك حسب التوجهات والمدارس وكذا ذكر مؤشرات دون الاغفال عن متطلباته.

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي ومؤشراته

أولا : تعريف الاستقرار السياسي

يؤكد Jan Ericlane Svante أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الاعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة، حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين :

أ. **النظام (اللافوضى)** : يعني غياب العنف والقوة والاكراه والقطيعة مع النظام السياسي[1].

ب.الاستمرارية : يعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللاستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي وقد عيب على هدا التعريف أنه لا يبرر بصفة واضحة أن "النظام والاستمرارية" مختلف من الناحية الاصطلاحية، ففي صورة وجود قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى

[1] كريمة بقدي، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم السياسية، تلمسان، 2012/2011، ص50.

إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي، لا يمكن لأحد أن يفترض غياب العنف والاكراه والقطيعة مع النظام[1].

كما تعرفه منار محمد الرشواني على أنه ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع – دون استخدام العنف إلا في حالة الضرورة – بما يمنع هذه الصراعات إلى حد التعبير العنيف عن نفسها، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه، من خلال مؤسساته وبما يعكس كفاءته[2].

أما ليجفارت فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر :

1) الابقاء على النظام؛

2) النظام المدني؛

3) المشروعية؛

4) الفاعلية[3].

اختلف فقهاء السياسية على الخروج بتعريف واحد للاستقرار السياسي حيث ربط البعض منهم بين الاستقرار السياسي والمتغيرات النوعية مثل مستويات العنف سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو جنائيا في الدولة، بينما هناك فريق آخر من الفقهاء ذهب إلى أن الاستقرار السياسي مرتبط بالتغيرات المؤسسية مثل درجة استقرار السلطة التنفيذية أو التشريعية من حيث ثباتها في دورتها الزمنية دون تغيرات متتالية أو مفاجئة[4].

تعريف مارتن بالدام : إن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد وهي :

1) حكومة مستقرة؛

---

[1] كريمة بقدي، **مرجع سابق**، ص51.

[2] منار محمد الرشواني، **سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**. ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط، 2003، ص 34.

[3] محمد البشير غرمة، دور المشاركة السياسة في تحقيق الاستقرار السياسي ودراسة حالة تونس، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية**. جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2014-2015، ص 21.

[4] الطيب بتة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**. جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2012-2013، ص 34.

2) نظام سياسي مستقر؛

3) القانون؛

4) النظام الداخلي؛

5) الاستقرار الخارجي[1].

يخضع الاستقرار السياسي لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون له آثار استقرارية وثانيهما تكون له آثار غير استقرارية ، وحالة النظام تكون نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل وبذلك فكل سلطة تتجه نحو أحد الاتجاهين، فأما أن تتحول إلى إدارة السلطة (تحت سلطة الدولة الدستور، القانون) أو تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات[2].

فقد ميز بعض الباحثين حيال هذه المسألة بين ثلاث مدارس :

1) المدرسة السلوكية : وفقا لها فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الدي يسوده السلم والقانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاد القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف، ومن هذا المفهوم فإنه لا يصلح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الاصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه بالأساليب السياسية المدنية[3].

2) المدرسة النُظمية للاستقرار السياسي : تنطلق هذه المدرسة من فكرة منهج التحليل النسقي والتحليل النظمي، فحسبها الاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والابقاء عليه، كما يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة.

3) مفهوم المدرسة البنائية للاستقرار السياسي : تركز على دراسة الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات كما تشير إلى فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية حيث يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق استقرار سياسي واجتماعي، وقد تناول ألموند مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك

---

[1] خالد مزابية، الطائفة السياسة وأثرها على استقرار السياسي دراسة حالة لبنان، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية**. جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة 2013/2012، ص 9.

[2] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص34.

[3] سفيان فوكة، مداخلة بعنوان : الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودورة في التنمية، **ملتقى بجامعة حسيبة بن بوعلي**، الشلف، ص12.

الوظيفي ونظرا للأيدولوجية الليبرالية التي ينتمي إليها ألموند فاستقرار النظام الديمقراطي الليبرالي عنده يعد مسألة جوهرية لذلك فقد اهتم بالبحث في الوظائف التي من شأنها جعل النظام السياسي يستقر ويحافظ على بقائه وقدرته على إدارة التوتر في المجتمع وتزويده بالمواد اللازمة لاحتياجاته المادية، واعتمد على فكرة التوازن والاستقرار ضمن التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التنظيم السياسي، فإذا كانت الأبنية الحكومية لا تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية فسوف يؤدي ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي[1].

نستخلص أن الاستقرار السياسي هو الحالة الطبيعية التي يكون فيها النظام السياسي بما فيه النظام الاجتماعي بعيدا عن العنف والفوضى، ضف إلى ذلك وجود شرعية وكذلك غياب السلطة العسكرية على الساحة السياسية.

ثانيا مؤشرات الاستقرار السياسي

للاستقرار مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثين وهي :

أ. **نمط انتقال السلطة في الدولة** : المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، هي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقا لظاهرة الاستقرار السياسي.

ب.شرعية النظام السياسي : تعد شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، حيث أن هذا الأخير يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، فهي تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الجماعة أو الارادة الجماعية.

ت.قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة : تعد قوة النظام السياسي من المؤشرات المهمة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلد في حالة تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع[2].

---

[1] مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم السياسية**. جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2012-2013، ص4-5.

[2] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012، ص 141-142.

ث.الاستقرار الحكومي : فالتغيرات المستمرة في الحكومة – تحديدا الوزارات – في غير موعدها يعد مِؤشرا لعدم الاستقرار السياسي، حيث تقاس هذه التغيرات بعدد المرات التي قام بها الرئيس بتعيين وزير في سنة، فينتج عن هذا التغيير عدم وضوح وتعثر في سياسات الوزارة، مما يؤدي الى تعطيل بعض المصالح الخاصة، وتعطيل مصالح المواطنين، فالاستقرار يتطلب احترام العهدة القانونية مما يحقق الاستقرار الحكومي[1].

ج. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات : العنف السياسي ما هو إلا تعبير واضح عن عدم الاستقرار السلمي، أما اختفاءه فهو من المؤشرات المهمة لظاهرة الاستقرار السياسي، أما الحركات الانفعالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع[2].

ح. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية : فهي أهم مقياس يمكن اتخاذه لمعرفة مدى استقرار النظام السياسي، فهي الحالة التي بمقتضاها يمكن للأفراد التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية كاختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، وبذلك تصبح مشاركة الأفراد وسيلة لتحقيق الاستقرار ودعما لشرعية السلطة السياسية[3].

خ. الاقتصاد الناجح : عندما يوجه النظام سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، فإن هذه السياسات تساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد، وبالتالي تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

د. قلة الهجرة الداخلية والخارجية : إن وجود ظاهرة الهجرة تعني أن المواطن لا تتوفر له أوضاع معيشة جيدة، وبالتالي فهو غير راضي عن الوضع الأمني والاقتصادي والصحي، وهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة دل ذلك على وجود استقرار سياسي[4].

ذ. وجود مبدأ المواطنة : حسب رأي الكاتب فإن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي، ولكن المشكلة ليست في التعددية، وإنما في طريقة التعامل مع هاته التعددية.

---

[1] مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص 6-7.

[2] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **مرجع سابق**، ص 144.

[3] محمد البشير غرمة، **مرجع سابق**، ص 23.

[4] خالد مزابية، **مرجع سابق**، ص11.

وهنا يبرز نوعين من التعامل في الأنظمة السياسية مع التعددية :

1) **النوع الأول** : يتعامل معها خاصة الأقلية منها بمنطق القوة؛
2) **النوع الثاني** : يتعامل معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات، وما يبرز في الأول الولاءات التحتية غير الوطنية، وينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية مع باقي الهويات[1].

المطلب الثاني : متطلبات الاستقرار السياسي

أولا : المتطلبات الفكرية الثقافية

يرى البعض أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى وجود تجانس فكري وثقافي وايديولوجي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل النظام السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق ما من شأنه أن يؤدي إلى التوافق والترابط والتجانس في المجتمع، وفي هذا السياق نجد نظرتين النظرة الدينية والنظرة العلمانية.

يرى الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، والشيء نفسه أكده الماوردي : حيث يرى أن الدين هو الدعامة الأساسية لقيام الملك واستقراره، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم، يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية.

يربط ألموند بين استقرار النظام وتكيفه واتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلوساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة، تعبر عن هوية وطنية موحدة.

وعليه يرد ابن خلدون أن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبيتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.

[1] خالد مزابية، **مرجع سابق**، ص11.

هذا الرأي لا يمكن تعميمه، ذلك لأن هناك أمثلة تخالف ذلك، فالدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتميز بخليط متجانس من الأعراف والأديان، لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار عملية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية، وعليه فإذا كان هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها شكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات، مما يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، كما يوجد اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي، ويفسرون ذلك خلال واقع الدول المقدمة كسويسرا مثلا ذلك لأنها تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطياتها استقرار سياسي لم تسبقها فيه أية دولة[1].

ثانيا : المتطلبات السياسية

يجب أن يتوفر النظام على أبنية سياسية متخصصة تعمل في مجال الأمن والمحافظة على النظام وتعبئة الدعم لصالح السلطات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تماسك النظام، كما يجب توفر تنظيمات مستقلة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية تعبر عن المصالح المختلفة من جهة وتراقب السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

يجب أن يحوز النظام على الشرعية، وبالتالي يجب على الأفراد في المجتمع الانصياع للقوانين واحترامها، ولا يمكن للسلطة أن تحقق استقرارها إلا من خلال الوصول لسلطة الانتخابات الثقافة والنزاهة

ثالثا : المتطلبات الاقتصادية

أي قدرة النظام على توفير الموارد المالية وتوزيعها على شكل فرص، سلع وخدمات على أفراد المجتمع، حيث توجد علاقة بين هاتين الوظيفتين، فكلما كان توافر للموارد وتوزيع عادل لها زاد ذلك من استقرار الوضع[2].

---

[1] فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.** جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012، ص ص 16-17.

[2] محمد البشير غومة، **مرجع سابق**، ص 24.

رابعا : المتطلبات الاجتماعية

تسعى هذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئة الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

تعتمد هذه القدرة، أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام فكرة الاكراه المادي، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني، وأيضا حماية الأشخاص والممتلكات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون السلمي بينهما.

تجدر الاشارة إلى وجود نواقض وعراقيل تحول دون حدوث استقرار سياسي في حالة ما إذا كان هذا الأخير يتوقف على المتطلبات التي تم التطرق إليها.

اذن فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد :

1- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع؛

2- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع؛

3- أن يتوفر للنظام قنوات اتصال قادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المختص، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع التأثير على عملية صنع القرار؛

4- أن تعكس النتيجة في داخلها القوى المجتمعة المختلفة، بحيث تشعر كل قوة بأن النتيجة تمثل امتداد لها.

المطلب الثالث : معيقات الاستقرار السياسي

إذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقب التاريخية السابقة، فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري مطلب ملح في عالمنا المعاصر، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي دولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي الدولي لما له من تأثير على كيان مستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي، إلا أنه هناك مجموعة من العوامل المهددة والمعيقات التي تحول دون استتباب هذا الاستقرار السياسي المنشود، فنحن عندما نتحدث عن معيقات الاستقرار السياسي نحن بالضرورة نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها.

إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته.

يظهر ذلك جليا من خلال وجود علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الاستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة، فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدرا للاستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون عوامل تدعيم الاستقرار والحفاظ عليه، كما أنها يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الاستقرار . لذلك فإننا عندما ننتقل الحديث عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتضافر جميعها في إبراز هذه الظاهرة واستمرارها في العديد من المجتمعات.

فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدي إلى تناقص شرعيته، هذه الشرعية التي تفترض وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة إليها، وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يدل على وجود حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.

كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره.

إذ كثيرا ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام وانحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها على إدارة وتحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة ما يجعل استقرار النظام السياسي الشرعي في خطر.

إلى جانب ذلك يمكن أن يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام، حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي، حسب رأي" **نيفين عبد المنعم مسعد**"، وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإنّ ذلك لن يستمر على المدى البعيد، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي.

من جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره، وقد ربط الباحث العربي الدكتور" **فاروق يوسف** "بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات، في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي، إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم، فسوء توزيع الموارد(عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شأنه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع[1].

ويرى" **عبد الله خليفة** "أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقرارها هي :

- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
- عدد الإضرابات العامة.
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي.

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقرار الدولة هي:

- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.
- عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجة للدولة.
- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.

[1] كريمة بقدي، **مرجع سابق**، ص (59-62).

- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.
- عدد المرات التي التجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.
- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب.
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.
- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلي كل من سياسة التشغيل والاستقرار السياسي، كما قمنا بإبراز مفهوم البطالة والتشغيل, حيث توصلنا إلي أن أغلب التعريفات المقدمة لسياسات التشغيل تنطوي ضمن خصائص مشتركة تبرز على أنها عبارة عن إجراءات وتدابير تضعها الحكومة عن طريق قواعد وبرامج تسعى من خلالها إلي تحقيق أهداف هاته السياسات كالقضاء على مشكلة البطالة وتحقيق العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل، سعيا إلي بلوغ أهداف تنموية، كما قمنا بإبراز الأسس والأهداف الخاصة بهاته السياسات، كما تطرقنا إلى الجدل القائم بين النظريات حول تفسير مفهوم التشغيل من زوايا وتوجهات وخلفيات مختلفة وذلك حسب كل من (الفكر الماركسي، الاقتصاد الكلي "الكلاسيكي" وكذا التفسيرات الحديثة) استخلاصا لأهم الأفكار التي من شأنها أن تفيد دراستنا.

أما فيما يخص الاستقرار السياسي الذي تناوله الجزء الثاني من هذا الفصل حيث اختلف الباحثون في تعريفه وتحديد مؤشراته فهو يعبر عن عنصر النظام والاستمرارية والثبات وأن استقرار أي نظام يتوقف على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها.

كما أن مؤشراته انطلاقا من المفهوم المخالف (عدم الاستقرار السياسي)، فكلما زادت درجة تقاطع تلك المؤشرات زاد تهديد استقرار النظام السياسي كما أشرنا إلى المتطلبات التي من شأنها أن تساهم في الاستقرار السياسي ومنها (الفكرية، ثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية).

الفصل الثاني

سياسة التشغيل

والاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2012

تمهيد :

أدى التحول لنظام السوق في الجزائر إلى تنامي وظهور عدة انشغالات أمام الهيئات العمومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها الاختلالات الواقعة في سوق العمل، الأمر الذي جعل من التشغيل ضمن أولويات البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

نتيجة لهذا التحول (اقتصاد السوق) الذي شهدته الجزائر والأزمة الاقتصادية التي ساهمت في تراجع مستويات التشغيل وارتفاع نسبة البطالة وضعف مستويات الإدارة كلها عوامل كشفت مدى ضعف النسيج الاقتصادي في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب عليه قد كشف ضعف الهيئات والمؤسسات المكلفة وتسيير وتنظيم قطاع التشغيل في الجزائر ليصل معدل البطالة إلى أعداد منخفضة، فهذا الارتفاع نسبة لعدة عوامل أبرزها فترة التعديل الهيكلي وغياب الاستقرار السياسي خاصة فترة التسعينات . ونظرا لهذه الأهمية البالغة سوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية كتالي :

المبحث الأول : واقع الاستقرار السياسي في الجزائر.
المبحث الثاني : برامج سياسات التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
المبحث الثالث : أجهزة التشغيل كإجراء للحفاظ على الاستقرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول : واقع الاستقرار السياسي في الجزائر

يعتبر الوضع الاقتصادي متغير ملازم للوضع السياسي، وهذا حسب ما هو مجسد على أرض الواقع، فالاستقرار الاقتصادي أو السياسات الاقتصادية تدعم الوضع السياسي، مما يدل على وجود ساحة سياسية مستقرة، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المختلفة خلال مرحلة الدراسة، مع إبراز الوضع السياسي آنذاك وكذا التطرق إلى آليات الإصلاح المتبعة.

المطلب الأول : طبيعة الأزمة السياسية وتداعيات الأزمة الاقتصادية

أولا : الأوضاع السياسية في الجزائر 1989-1995

تعتبر الأزمة التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينات أزمة متعددة الجوانب، فهي حصيلة التراكم وتأزم مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك أدى إلى حدة الصراع وعدم الاستقرار السياسي.

بعد الخطاب السياسي الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 أمام أعضاء الحزب الحاكم آنذاك، حيث وجه عدة انتقادات التي تعارض الإصلاحات والتوجه الليبرالي، وانتشرت بعد الخطاب موجه من الاضطرابات شملت مؤسسات اقتصادية وحيوية، منها قطاع البريد والمواصلات، وظهرت أزمة ندرة المواد الغذائية، حيث استفحلت الأزمة مساء يوم 5 أكتوبر 1988[1].

قبل الخوض في تفاصيل أحداث أكتوبر 1988 يمكن أن تستعرض أهم الأسباب السياسية منها والاقتصادية كتالي :

- من بين التحديات التي قادت إلى استفحال الأزمة مشكلة الديون الخارجية، حيث قدرت بحوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5 % من الناتج القومي الإجمالي، وذلك جراء الانهيار المفاجئ لأسعار البترول.
- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات للفترة 1986 – 1988، نتج عن ذلك الانخفاض عجز في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية، ومن جراء الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير جديا في تسريح العمال.

[1] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي في الدراسة طبيعية في الجزائر**. القاهر : دار الكتاب، 2010، ص 75.

- إضافة إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية الذي وصل إلى 3%، إذ يعد أعلى المعدلات في العالم، ترتب عن ذلك نحو 60 % من السكان أعمارهم دون سن العشرين، ففي مثل هذه الحالة وأمام الأوضاع الاجتماعية المزرية فإن الشباب مستعدون للانخراط في أعمال عدائية ضد النظام السياسي[1].
- كثافة اللقاءات والاجتماعات المغلقة على مستوى قسمات ومكاتب الحزب الحاكم le FLN.
- حملة واسعة ضد الفساد وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية[2] :

➢ قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي، قضية مركب رياض الفتح، قضية توزيع أراضي بوشاوي، قضية ثانوية ديكارت مدينة الجزائر، قضية النساء المتزوجات بجزائريين[3].

كل هذه الأوضاع الاقتصادية والتناقضات وسياسة التقشف ورفع الأسعار وانتشار الفساد الإداري والتضخم وسيطرة البيروقراطية العسكرية على الاقتصاد، وتخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتجميد الأجور، كل هذه الأوضاع أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها، وخلقت ردود أفعال تعبر عن حالة اليأس والحرمان بالإضافة إلى مطالبتهم بالتغيير والإصلاح[4].

شهدت الجزائر مساء يوم الخامس أكتوبر موجة احتجاجات من الشباب بداية من العاصمة ، وفي اليوم الثاني خرجت الأروقة الوطنية وأسواق الفلاح وكل مؤسسات الدولة وكان هذا الاستهداف موجها إلى قسمات الحزب FLN، امتدت هذه المظاهرات إلى المدن الكبرى، وقد أعلن الرئيس آنذاك حالة الحصار بتاريخ 6 أكتوبر من نفس السنة والتي بموجبها تدخل جيش أوكلت له مهمة إعادة الهدوء، ولجأ الجيش إلى استعمال القوة وقتل ما لا يقل عن 500 مواطن واعتقال عدد منهم لتوقف الأحداث في تاريخ 10 أكتوبر 1988[5].

تعددت الظروف حول أسباب وقوع هذه الأحداث، فهناك من يرى أن الأحداث رد فعل عفوي أو لا إرادي كان منتظر من الجماهير نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نتيجة الأوضاع

---

[1] http://defense-arab.com/vb/threads/73305/
1988، المنتدى العربي للدفاع والتسلح، تاريخ الزيارة 2016/11/17 الوقت 19:08. ظل جزائرية نقاط

[2] عبد الله بالحبيب، **السياسات الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 38.

[3] فريدة كروشي، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية.** كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012، ص75.

[4] عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 75.

[5] فاطمة وناس، المصالح الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.** جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012، ص 75.

المزرية كتزايد عدد العاطلون عن العمل والمفصولون منهم، وهذا حسب رأي هذا الاتجاه منهم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والسعيد بوالشعير.

أما الاتجاه الثاني، فيرجع هذه الأحداث إلى الصراع القائم في قمة النظام السياسي، بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ، وهذا حسب محمد الشريف ومساعديه[1].

فبعد إيمان النظام السياسي بضرورة التغير، وإضافة لعوامل الضغط الخارجية من طرف المؤسسات الدولية، فإن أحداث سنة 1988 شكلت منعرجا حاسما وانعكاس كبير على التوجه الإيديولوجي والسياسي وذلك بعد صدور قانون الجمعيات 1989 ذات الطابع السياسي والانتقال إلى التعددية السياسية، ومن أهم ما تضمنه هذا الدستور : إلغاء كلمة الاشتراكية، وإعطاء الحق للجمعيات ذات الطابع السياسي، وهذا ما يؤكده دخول البلد في مرحلة التحول الديمقراطي وتبني أسس الديمقراطية الذي يتجسد في السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية، قضائية).

لتجسيد عملية التحول الديمقراطي في إجراء أو انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية لسنة 1990، أدى ذلك إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 850 بلدية 1500 وحصلت على نسبة 54 % من الأصوات[2]. في حين كانت حكومة حمروش تعاني العديد من الاهتزازات، مما أدى ذلك إلى المطالبة بتحديد موعد انتخابي مبكر ورئاسية خلال ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات البلدية الأولى[3].

وبالفعل جرت انتخابات تشريعية في تاريخ 26 ديسمبر 1991، وجاءت نتائج الدور الأول مفاجأة كبرى ضد توقعات الجميع بفوز الجبهة الإسلامية 188 مقعد، بينما الجبهة الاشتراكية على 25 مقعد، وجبهة التحرير الوطني حلت ثالثا، وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحاجة 27 مقعد في الدور الثاني لتسيطر على المجلس، مما أدى كل ذلك إلى توقيف المسار الانتخابي فحدث تراجعا عن المسار الانتخابي من طرف السلطة الفعلية[4]، دخلت البلاد في مرحلة عصيبة هي الأعنف منذ الاستقلال، اتسمت بالمواجهة المباشرة بين الجزائري والجماعات المسلحة كرد فعل على القرار الذي اتخذته السلطة الجزائرية القاضي بمنع وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما زاد من حدة هذا العنف صدور قرار 4 مارس 1992، المتضمن حل حزب جبهة الإنقاذ بما يعني إنهاء مستقبله السياسي بشكل نهائي[5].

أمام هذا الوضع الاستثنائي سياسيا وأمنيا، تم استحداث مؤسسات انتقالية فاقدة للشرعية لإدارة شؤون البلاد إلى حين توفر الشروط الضرورية للعودة إلى الشرعية الدستورية والشعبية، فكان تنصيب المجلس

---

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص 77- 79.

[2] رياض، الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 245، ، يوليو، 1999، ص 32.

[3] Ahmed Dahmani **, Algériea à lépreuve Economie politique des réformes 1980-01987** , Alger : casbah Editions, 1999, pp 144.

[4] عبد الله بالحبيب، **مرجع سابق**، ص 44 .

[5] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص50.

الأعلى للدولة برئاسة السيد محمد بوضياف[1]، حيث كانت الحكومة تعاني من حدة تأزم الأوضاع سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية، حيث كشف السيد سيد أحمد غزالي عن عجز مالي قدر بـ : 8 مليار دينار جزائري، وأمر بتجميد الأموال من أجل إعادة تنظيم الوضع الاجتماعي والاقتصادي[2].

فأمام استمرار التدهور الأمني، سعى القائد السياسي إلى محاولة إنقاذ الوضع، عن طريق اللجوء إلى إنشاء لجنة الحوار الوطني، باشرت بالاتصالات مع مختلف الفعاليات الحزبية والشخصيات الوطنية، وتجسدت بوادر الحوار في إطلاق صراح عبد القادر جدي وعبد القادر بوخمخم في فيفري 1994.

وعلى كل فقد فشلت هذه اللجنة في مهمتها، وذلك على إثر اكتشاف رسالة من علي بلحاج نائب رئيس جبهة الإنقاذ موجهة إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، يدعوه فيها إلى مواصلة العنف ضد السلطة[3]. وبهذا دخلت البلاد في أزمة أمنية وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد واندلاع أزمة سياسية معقدة بدأت بفراغ دستوري وانتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية[4].

ثانيا : عودة الاستقرار تدريجيا (من سنة 1999 إلى غاية 2012)

تميزت هذه المرحلة بعودة الحياة السياسية والدستورية وبعث المسار الانتخابي وتحديد مدة التداول فبعدما تم انتخاب زروال رئيس للدولة، وتعيين مقداد سيفي رئيس الحكومة، تم إغلاق المحتشدات والمراكز الأمنية وإطلاق سراح شاغليها، وشرع زوال الحوار مع الشركاء السياسيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني في 14 سبتمبر 1996[5].

إن العودة إلى بعث المسار الانتخابي من جديد، من طرف النظام السياسي الحاكم والقوى المؤثرة فيه، يدخل في عملية تجاوز أزمة الشرعية، وأزمة الفراغ السياسي والدستوري من جراء غياب التداول على السلطة، وفشل الحوار وسياسة الحل الأمني تمهيدا لعودة الحياة الدستورية بالإقدام على خطوات متتالية لإعادة النظر في الإصلاحات.

---

[1] الطيب بتة ، **مرجع سابق** ، ص 50.

[2] Hocin Belalloufi **, la Démocratie en Algerie Réforme ou révoltion ?.** Alger : les Editions Apic , 2010, p 287.

[3] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص 50.

[4] زينب فريح، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.** جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعولم السياسية، بسكرة، 2013، ص 68.

[5] شمسة بوشنافة وأدم قبي، (إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000)، **مجلة الباحث**، عدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص 136.

فقد صادقت اللجنة (الوفاق الوطني2) على وضع رزنامة الإجراء استفتاء على تعديل الدستور في نهاية 1996، وانتخابات تشريعية في السداسي الأول من سنة 1997، وانتخابات محلية في السداسي الثاني[1].

بعد صياغة دستور 1996، فاجأ "زروال" الجميع بإعلانه تقليص ولايته، وقرر تنظيم انتخابات مسبقة[2].

شكل استعادة الأمن والسلم الداخلي في الجزائر سنة 1999 أولوية للنظام السياسي لتجاوز أثار الأزمة، حيث عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استكمال المسار الذي بدأه اليمين زروال لتحقيق السلم المدني فعند انتخابه سنة 1999، عرض قانون الوئام المدني للاستفتاء الشعبي[3]، تم إصداره في 10 جانفي 2000 عفوا عن أفراد الجماعات المسلحة الذين اختاروا العودة إلى أحضان الوطن، مما ساهم في إعادة الاستقرار بشكل تدريجي، وعمل الرئيس بوتفليقة على تشكيل حكومة جمعت كل الأطياف السياسية، بما فيها أفراد المعارضة، ومع العودة التدريجية باشر الرئيس في برامج إصلاحية واسعة مست العديد من القطاعات، وذلك في إطار برنامج واسع لتعزيز دعائم الدولة من خلال إصلاح هياكلها ومهامها، وإصلاح المنظومة القضائية والإدارية والمنظومة التربوية، واتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية قصد تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، وفي 30 ماي 2002 شهدت الجزائر ثالث انتخابات تشريعية، وفي 8 أبريل 2004 كانت الجزائر قد شهدت انتخابات رئاسية أسفرت بنجاح الرئيس بوتفليقة بفوز بعهدة ثانية، مما سمح له بتكملة خطواته نحو إرساء الأمن والسلم، وذلك من خلال ميثاق السلم والمصالحة الذي لاقى قبولا من الشعب، وتم ذلك بتاريخ 29 ديسمبر 2005، سجلت عهدة الرئيس الثانية مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر، وذلك بإجراء تعديل دستوري لسنة 2008 وأكد المجلس الدستوري دستوريتها، وتضمنت 13 مادة سياسية، وتضمنت 13 مادة أساسية تخص تعديل 11 مادة، وإضافة مجموعة من المواد[4]، وبعد هذا الحدث تشكلت رئاسيات 2009، الحدث الأبرز كونها كرست مبدأ الاستقرار والاستمرارية، وفاز الرئيس الحالي بالعهدة الثانية على التوالي، مما سمح له بتكملة برامجه،

---

[1] حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، **رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.** جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011 – 2012، ص (222- 233).

[2] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص 51.

[3] رزيقة روابحي، أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر 2000-2014، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.** جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مسيلة، 2015/2014، ص 103.

[4] http://www.vitaminedz.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%E2%80%8E/Articles_18300_502956_0_1.html

م.بوسلان، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز مكاسب الديمقراطية** ، تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/10 على الساعة 13:56.

ومتابعة ملف المصالحة الوطنية الذي حظي بالعناية من طرف السلطات العمومية. وعرفت هذه السنة انضمام العديد من العناصر الإرهابية التي سلمت نفسها إلى قوات الأمن وإلى مشروع المصالحة الوطنية.

وعرفت هذه المرحلة تراجع تدخل الجهاز العسكري في الحياة السياسية، مما يدل ذلك على عودة الاستقرار والأمن في الوطن[1].

لتتجدد موجة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية التي أدخلت الجزائر في وجع اجتماعي عميق وغير مكتمل النضج، فقد شهد السداسي الأول سنة 2011، غليانا اجتماعيا[2] قوبل باستجابة الحكومة السريعة، وذلك لامتصاص غضب الشعب بطرق مختلفة، مع تفادي استعمال القمع، خوفا من تكرار سيناريو 1988.

❖ لقد ساهمت متغيرات البيئة المحلية والدولية في رفع عملية الإصلاحات السياسية، وذلك بعد إعلان الرئيس في نهاية 15 أفريل 2012 في رغبته الملحة بضرورة تبني إصلاحات جزئية في البداية عن طريق إدخال تعديلات طفيفة على العديد من القوانين، وتحضيرا للتعديل الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس بأنه سيكون عميق[3].

المطلب الثاني : مظاهر عدم الاستقرار السياسي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول إسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع وذلك من خلال مؤشرات قياس الاستقرار السياسي من عدمه.

إن زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، فتزايد هذه المؤشرات يعني أن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي[4]، حيث سيتم إسقاط هذه المؤشرات على الجزائر خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتوقف درجة العنف على عدة عوامل أهمها :

---

[1] م. بوسلان، **مرجع سابق.**

[2] زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] العيد شعبان، **مرجع سابق**، ص47 .

[4] http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

شاهر الشاهر، **الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته** .. يوم الزيارة 2017/02/12 على الساعة 20:58.

أولا : العنف الشعبي (أو غير الرسمي)

حيث يمارس من قبل المواطنين، وذلك عن طريق أعمال الشغب والمظاهرات والاغتيالات أو المحاولة بذلك والتهديد بالقتل ... إلخ[1]، وفقدان الشرعية[2].

أ- بالنسبة لأعمال الشعب التي تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام، وبعض السياسات فمن نماذجها أحداث أكتوبر 1988، وكذا الإضرابات التي شاهدتها الجامعات الجزائرية، كجامعة سطيف وباب الزوار والبليدة، وكذا تعد جامعة عنابة الأخطر وذلك في مارس 1992عندما هاجم بعض الطلاب الملثمين عدة كليات وأتلفوا الوثائق وحطموا قاعدات المحاضرات، ومحاولة تخريب المؤسسات الحكومية، وإضرام النيران في معهد زراعي في الفترة 1993/1992.

ب- من بين المظاهرات التي اندلعت في الضواحي الجنوبية بالضبط في العاصمة بتاريخ جانفي 1992، كما شهدت تظاهرة بنفس الشهر ما بين 200 إلى 300 من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البليدة، احتجاجا على استمرار حسب الشيخ عباس مدني وعلي بالحاج[3]، وكذا مظاهرات جانفي 2011 (أزمة السكر، الزيت) [4].

ت- بالنسبة للاغتيالات حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة (الأولى) على رجال الأمن والجيش أبرزها :

- اغتيال 4 من رجال الأمن في فيفري 1992 بالعاصمة و5 أخرين شرق العاصمة ومحاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع، اغتيال وزير الدفاع بوبكر بلقائد.
- الهجوم على ثكنة قمار بالوادي 1992، تفجير قنبلة على مطار هواري بومدين.
- لتتطور أشكال الاغتيالات وصلت إلى : إعلاميين، معلمون، صحفيين، نقابيون، أعضاء مختلف الأحزاب، رجال الدين .....إلخ.
- اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 27 جوان 1992.
- بالإضافة إلى عملية الإبادة الجماعية كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس، اللتان قضى فيهما 511 مدنيا وكذا مجزرة بني مسوس.
- التهديدات بالقتل عن طريق الفاكس أو طرود وكانت تخص طلبة جامعيين والمدرسين لإجبارهم على توقيف الدروس وبعض أعوان الضرائب .....إلخ[5].

---

[1] شمسة بوشنافة وأدم قبي، **مرجع سابق**، ص 127.

[2] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص 50.

[3] شمسة بوشنافة وأدم قبي، **مرجع سابق**، ص127.

[4] زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 87.

[5] شمسة بوشنافة وأدم قبي، **مرجع سابق**، ص ص 127 - 128.

وفي الحديث عن العنف الرسمي :

- يتجسد ذلك في إعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992، وحسب ما قدمته منظمة العفو الدولية في مارس 1992، منذ إعلان حالة الطوارئ تم اغتيال 270 عنصر من قوات الأمن و20 مدنيا من قبل الجماعات المسلحة[1].

- الاعتقالات السياسية المتكررة مثل : استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي ذلك في أحداث 1988، وكذا إيقاف المسار الانتخابي 1992.

وكذلك يمكن إبراز أشكال أخرى من مظاهر عدم الاستقرار السياسي فيما يلي :

- الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات[2].
- التدخلات العسكرية.
- استقالة أو إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد من طرف المؤسسة العسكرية متجسدا ذلك في تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية للبلاد.
- فيما يخص الهجرة الداخلية والخارجية فحسب الدراسة التي قامت بها نعيمة أوطالب خلال ثلاث مراحل 1987 و1998 سجلت أعلى قيم للهجرة قدرت بـ : 973703 مهاجرا، لتعاود الانحصار في الفترة 1998- 2008 إلى 704368[3] مهاجر.
- فهذه الهجرة شملت سكان الريف إلى المدينة وكذا الهجرة إلى الخارج.
- إن وجود العنف في أي مجتمع هو تعبير عن غياب الحوار الديمقراطي وتغييب حقوق المواطنة وتسلط الحكام وانتهاج سياسة التهميش وتزوير الإدارة الشعبية.

المطلب الثالث : الآليات المتبعة في تحقيق الاستقرار السياسي

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات، وذلك لإعادة الأمن والاستقرار والحفاظ عليه، سواء تعلق ذلك بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية وذات البعد الاجتماعي، كما أن مقومات التنمية ونجاحها تستدعي بالضرورة وجود استقرار سياسي.

---

[1] فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013، ص 31.

[2] شمسة بوشنافة وأدم قبي، **مرجع سابق**، ص 134.

[3] نعيمة أوطالب، الهجرة الداخلية في الجزائر : (معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و1998 و2008)، إنسانيات متنوعة، **مقالات متنوعة**، عدد مزدوج 63-664، جانفي 2014، ص 189.

أولا : الجهود السياسية

- يعتبر عامل الاستقرار أمر مهم لنجاح عملية التحول الديمقراطي، وكذا التنمية، لذا فقد تم اللجوء إلى الحوار الوطني[1]، ثم بعد ذلك عقد ندوة الوفاق الوطني وذلك في سبتمبر 1996 التي تضمنت أسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي، وكذلك الأطر ومبادئ ممارسة التعددية بكل ديمقراطية[2].
- إعلان رئيس الجمهورية الحالي عن آلية الوئام المدني الذي تم عرضه للاستفتاء الشعبي بهدف إضفاء الشرعية، وذلك في 16 جويلية 1999، حيث عملت السلطة على توفير عدد من الآليات والأجهزة المكلفة بتسيير سياسة الوئام المدني، فبعد أن بلغ عدد ضحايا العنف المسلح في الفترة ما بين 1992- 1999 أكثر من 150 ألف قتيل تقلص هذا العدد إلى 900 قتيل في سنة 2003، وذلك مما أكد نجاعة الأسلوب السلمي في معالجة مشكلة العنف[3].
- كما أعلن الرئيس بوتفليقة في يوم 5 أوت 2005 عن نية تنظيم استفتاء شعبي حول مشروع قانون السلم والمصالحة الوطنية، حيث عرف هذا الأخير تأييدا شعبيا، حيث أسفرت نتائج هذا الاستفتاء عن تصويت بـ : "نعم" بنسبة 97.38% و بـ : 2.92% بـ : "لا"[4].

وقد أسفرت نتائجه عن نجاح هذا الميثاق في إعادة السلم والاستقرار السياسي، فنتج عنه فتح أبواب الاستثمارات .....إلخ [5].

دون الإغفال عن آلية الحكم الراشد خاصة فيما يخص مكافحة الفساد من الجانب الإداري، وكذا التعديلات الدستورية التي تتجسد في إطار الإصلاحات السياسية، وكذا قانون مكافحة الإرهاب الصادر سنة 2012.

ثانيا : الجهود الاقتصادية

بعد أن أدركت السلطة على أن الأزمة التي تعاني منها الدولة والتي تقف عارض دون تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي هي أزمة العدالة في توزيع الثروات، وكذا تدهور الوضع الاجتماعي، باشرت السلطات بتسطير برامج تنموية ذات التكلفة العالية من أجل تخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية رغبة في تحقيق الاستقرار السياسي.

---

[1] فاطمة وناس، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] مروة ممدوح، (الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 183، 1999، ص 179.

[3] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص (69-72).

[4] الطيب بتة، **مرجع سابق**، ص (69-72).

[5] مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص (45 -47).

اتضح أن الحكومة الجزائرية اتبعت جملة تدابير وإجراءات، منها ما يحتاج فترة لتقييم مدى نجاعة هذه السياسات، وتمثل هذه السياسات تلك المتبعة في فترة تأزم الوضع الاجتماعي والسياسي (التسعينيات) حينما قامت الجزائر بالاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد تحسين الأوضاع الداخلية، تتمثل هذه البرامج في : (الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أجهزة إعادة الإدماج المهني للشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ... إلخ) سيتم ذكرها في المبحث الثالث من نفس الفصل.

كما قامت بوضع مخططات تابعة للإصلاحات التي أطلقتها منذ فترة التسعينات نذكر أبرزها :
برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.
حيث تهدف هذه المخططات إلى الدفع بعجلة التنمية في إطار التنمية المستدامة وكذا القضاء على أبرز المشاكل الاجتماعية وهي البطالة والفقر.

بالنسبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي رصد له مبلغ إجمالي قدره 70 مليار دولار، فقد كانت أهم نتائجه هو التخلص من المديونية، وإعادة دفع حركية المشاريع المعطلة، بالإضافة إلى إعادة بناء وإحياء المنجزات التنموية والهياكل القاعدية.

أما بخصوص البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 بمبلغ يعادل 180 دولار الذي وضع الأساس الذي أعاد التوازن الجهوي[1].

كما اتضح ارتفاع نسب الإنفاق الحكومي خلال السنوات 2010-2011-2012.

وكذا النمو الاقتصادي خارج إطار المحروقات، حيث بلغ سنة 2007 ما نسبته 6.5 % مستندا إلى قطاعات مولدة للشغل لاسيما البناء والأشغال العمومية (10%) والخدمات (07%) والفلاحة (05 %).

بالنسبة لنتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والتي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في الفترة ما بين 1999 و2007 بتكلفة مالية قدرها 150مليار دينار جزائري[2].

الجدول الموالي، والصادر عن الأمم المتحدة في تقرير عمل التنمية البشرية لعام 2010، كالذي صدر تحت عنوان (الثروة الحقيقة للأمم مسارات إلى التنمية البشرية).

---

[1] العيد شعبان، الإصلاح السياسي في الجزائر 2008 -2013، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر**، كلية العلوم السياسية، بسكرة، 2014، ص 76.

[2] زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 139.

هذا التقدم ليس إرادات نفط ولا غاز، وإنما نتيجة ما حققته البلدان في الصحة والتعليم ....إلخ[1].

جدول (1.2) : يوضح عمل التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1980- 2010

السنة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698

المصدر : محمد شاكر شلبي ، نفس المرجع السابق ، ص 185.

إن التراجع في أعمال العنف بما يعينه ذلك من تدعيم لحالة الاستقرار السياسي الداخلي، والتي تتمثل أهم شروطه ومعطياته في نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أنتجها الرئيس بوتفليقة وخلق فرص عمل جديدة[2].

[1] محمد شاكر شلبي، **التنمية السياسية ودوره في الاستقرار السياسي في الدول العربية**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2016، ص 185.

[2] شمسة بوشنافة وأدم قبي، **مرجع سابق**، ص ص 137- 138.

المبحث الثاني : برامج سياسات التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة النهضة المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل دفع عجلة التنمية وتقوية الاقتصاد الجزائري كضرورة أملتها الظروف الدولية من جهة وتلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي فمن خلال هذا المبحث سيتم الكشف عن أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل.

المطلب الأول : برنامج التثبيت الهيكلي

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي، بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية[1].

ويمكن استعراض بعض المؤشرات التي تبين حدة تردي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر إلى:

- ✓ تقلص مداخيل البلاد من صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي سنة 1989، نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ثم 11 دولار سنة 1988[2].
- ✓ انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وانخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2.1 مليار دولار سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار وهو ما يعادل 67.3 % من مداخيل الصادرات.
- ✓ زيادة معدل البطالة سنة 1989 إلى حد 23.4 % في مقابل 16.9 % سنة 1985.

❖ كإجراء تمهيدي قامت السلطات بإصدار قانون 88 – 1 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في اتجاه خوصصتها، والدخول في مفاوضات مع الهيئات المالية العالمية.

---

[1] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] العيد دحماني، **إفريقيا في ظل التحولات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي "الجزائر نموذجا"**، عمان : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 134-135.

كان لزاما على الجزائر أن تحدث إصلاحات عميقة تحصلت من خلالها الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية التي أملتها عليها هذه الهيئات في إطار برنامج التثبيت الهيكلي والتعديل الهيكلي عبر أربع اتفاقيات طوال الفترة (1989-1998).

أولا : برنامج التثبيت

يمكن إعطاء مفهوم مختصر لبرنامج التثبيت الهيكلي، حسب الاقتصاديين فإنها تأتي في المرتبة الأولى وتليها برامج التعديل الهيكلي، إذن فهي مرتبطة بالمدى القصير، وتهدف إلى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام، وصرامة السياسة النقدية وتخفيض العملة المحلية[1].

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من31 /1989/05 إلى 1990/05/30

توجت المفاوضات الجزائرية مع المؤسستين (الصندوق والبنك العالمي) اتفاق تثبيت يقضي بتقديم دعم المؤسستين للاقتصاد الوطني، شريطة الالتزام بإتباع سياسة نقدية حذرة، تقليص العجز الميزاني، تعديل سعر الحرف ... إلخ، تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك بدفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، فمن خلال قانون المالية لسنة 1990، تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري فيما يخص السجل التجاري[2].

سمحت هذه المفاوضات بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق العالمية[3]. كما استفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار[4]، كما تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بـ :351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية[5].

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني أو (اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني) 3 جوان 1991

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على فرض قدر بـ : 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص، أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دنيا تقدر بـ : 6 مليار دولار لسنتي 1990-1992[6].

---

[1] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**،131.

[3] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 136.

[5] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص 49.

[6] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 134.

وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية :

✓ انخفاض المديونية الخارجية 379, 28 مليون دولار سنة 1990 إلى 27.67 خدمة المديونية.
✓ بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العمومية وإلى ارتفاع الإيرادات.
✓ بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.
✓ ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بنسبة 5 %من إجمالي الناتج المحلي خلال (1992-1993)، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع التكلفة النقدية بحوالي 21.2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%[1].

واجه برنامج الإصلاح الذي اعتمدته الحكومة حصر مجموعة من العراقيل أبرزها :

غياب القوى السياسية والاجتماعية الداعمة للإصلاح، وذلك أن مضمونها غير مفهوم لدى الجماهير التي ترى في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسعار ... إلخ، بدايات تؤدي في النهاية إلى انهيار القدرة الشرائية وتسريح العمال وتردي الأوضاع الاجتماعية، فهي تمنع حسن دعم مثل هذه الإصلاحات شأنها شأن الأحزاب السياسية التي ترددت كثيرا في إبداء رأيها.

بالإضافة إلى قوة الشبكات والمصالح التي تكونت على مدار عشريات من الزمن وأصبحت تتمتع بمواقع مميزة وهيكلة داخل النظام السياسي والاقتصادي حيث حالت دون نجاح هذه المشاريع، وقد قادت منظمات كالاتحاد العام للعمال والاتحاد الوطني للمؤسسات العمومية، حملات اعترضت على هذه السياسات وشاركت فيها حتى المؤسسات الرسمية تمثل المجلس الشعبي الوطني الذي أجل ورفع هذه الإصلاحات.

أضف إلى ذلك صراع الأجنحة في هرم السلطة الذي عاده رئيس الحكومة مولود حمر، وشاهد الفساد الواقع في أوساط المسؤولين العسكريين والمدنيين[2].

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 134.
[2] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص ص 136 - 137.

ثانيا : برنامج الاستقرار اتفاق أفريل 1994

لجأت الجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد، لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة- البنية- التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها، من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة، ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، حيث تمحور أهداف هذا الاتفاق فيما يلي :

- بحث وتيرة النمو، مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات المحرومة.

وقدرت هذه المساعدات المالية بـ : 731.5 مليون حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 1037مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي[1].

ثالثا : برنامج التعديل الهيكلي

تعكس هذه البرامج الطويلة والمتوسطة المدى، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية، كما تهدف أيضا إلى اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد السوق[2].

أ. اتفاق التصحيح الهيكلي من مارس 1995 إلى أبريل 1998 :

تلخصت أهم محاور هذا البرنامج فيما يلي :

رفع الدعم على الأسعار إلى غاية الوصول إلى تحرير كامل الأسعار كل السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكثر للبنوك في منح القروض، تحرير أسعار الصرف وتنمية الادخار، وذلك عن طريق تقليص النفقات العمومية، بالإضافة إلى زيادة الإرادات عن طريق الضرائب والتحكم في التضخم[3].

إصلاح النظام المالي والمصرفي في طلب الانضمام إلى المنظمة OMC ومبدأ المفاوضات مع الاتجاه الأوربي سنة 1997، وقد تحصلت الجزائر على قرض قدره 1.8 مليار دولار أمريكي وقامت

[1] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] سمية هلال وعفاف موسوس، **مرجع سابق**، ص 81.

[3] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص ص 139-140.

بإعادة جدولة ديونها، ولإصلاح المؤسسات العامة والخصخصة فقد انصبت الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العامة على إعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية، بإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية لتحسين أدائها، من خلال تحرير أسعار منتجاتها، ومعالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي استعداد لخطتها، وبالفعل فقد تم الشروع في أول برنامج للخصخصة، بمساعدة البنك الدولي في عام 1996.[1]

أما فيما يخص السكن والفلاحة، فمن بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بهدف تنمية هذا القطاع الذي يعتبر المحور الأساسي في الجزائر، والتي حاولت الدولة أن تقدم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي وبالخصوص السكن، فلقد اتخذت عدة إجراءات للأهمية الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي، حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجال التعمير والعقار والتمويل[2].

❖ **أثار برامج التعديل الهيكلي وبرامج الاستقرار على التشغيل :**

إن انخفاض النفقات الجارية وخاصة انخفاض الزيادة في الأجور، وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة والجامعات والمدارس العليا، أدى إلى زيادة نسبة البطالة، بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990، ووصل سنة 1993 و1994 من 1770000 بطال إلى 2100000 بطال أي بنسبة 18.64%، فإن القطاعات الأكثر تضررا بسياسة خفض الإنفاق العام هو قطاع التربية والصحة والسكان وبدرجة أقل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

انخفاض قيمة الدينار بنسبة 7.3% في مارس 1994، وبنسبة 40.17% في شهر أبريل من نفس السنة، هذا الانخفاض دفع الجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخصخصة، مما أدى إلى عدم خلق الاستثمارات الأمر الذي أدى بتسريح عدد كبير من العمال، كذلك القطاع العام الذي وجد نفسه أمام محيط دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع خصوصا قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية، وتبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة 840 مليار دينار، أو من خلال عملية التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلقت خلال فترة 1996 ونهاية 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي وحده، فحسب الإحصائيات التي تم إعدادها في جوان

[1] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 140.

[2] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص 51.

1998 نجد إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة؛ منها 679 أي 83 % عبارة عن مؤسسات محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16% منذ 1994 . وحوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و1998، وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد على الشغل حيث تراوح بين 250.000 إلى 300.000 طلب سنويا وارتفاع البطالة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1998[1].

حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول 1998 :

الجدول رقم (2.2) : يوضح حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول لسنة 1998

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	%	مؤسسة اقتصادية محلية	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	**198299**	**100**	**83623**	**100**	**1038**	**100**	**212970**	**100**

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ص 219.

المطلب الثاني : برنامج الإنعاش الاقتصادي

هي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأشير على الوضع الاقتصادي، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في النفقات (عمومي وخاص، استثماري، استهلاكي)

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 221.

قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

❖ حسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت عنها الجهات الرسمية خلال الفترة 2001-2004 بشأن تقييمها، وباعتبار أن نسبة 96.26% من الاعتمادات قد صرفت، فحسب هذه الحصيلة سمح بإحداث 728500 منصب عمل، مقسمة على القطاعات التالية فحسب الجدول أدناه فإن قطاع الفلاحة والصيد البحري قد استحوذ على أعلى نسبة ثم يأتي قطاع السكن والعمران واللذان يتميزان بمناصب عمل مؤقتة، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى تبقى ضعيف خاصة الصناعة، كما أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حصة بإنشاء 6677 مؤسسة صغيرة ساهمت في توفير 1898منصب عمل[2].

الجدول رقم (3.2) : قيمة برامج الانعاش المعتمدة من قبل الدولة

	ترخيصات البرنامج مليار د ج	النسبة %
دعم الإصلاحات	47	8.95
الفلاحة و الصيد	65	12.38
التنمية المحلية	133	21.52
الأشغال الكبرى	210	40.00
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	**525**	**100**

المصدر : شلالي فارس ، مرجع سابق، ص 94.

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فقد سجل ارتفاع خلال الفترة (2001- 2004) حيث بلغ بنحو 4.8 وهو ما حققه في الفترة (1995- 2000) والذي بلغ 3.2 % وهذا راجع إلى زيادة الاستثمارات خارج المحروقات[3].

[1] سمية عبد اللاوي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014، **مذكرة مقدمة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.** جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2014-2015، ص 44.

[2] سمية عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص ص 47 - 48.

[3] حنان واعة، **مرجع سابق**، ص 92.

جاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي، ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي، وكهدف استراتيجي لتحسين المستوى المعيشي وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو عبر التراب الوطني على وجه الخصوص المناطق الأكثر حرمانا[1].

رصدت له امكانيات مالية معتبرة قدرت بـ : 525 مليار دج، أي 7.7 مليار دولار موزعة على أربعة سنوات 2001-2004[2]، حيث تم تطبيق هذا البرنامج من خلال ثلاث أهداف محورية كتالي :

1- مكافحة الفقر؛

2- إنشاء مناصب شغل؛

3- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الجزائري[3].

المطلب الثالث : برنامج دعم النمو (2005- 2009)

تعريفه : هو سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات والوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال النتائج الإنتاجية[4].

رصد له 4200 مليار دينار جزائري[5]، كما أن مشاريع هذا البرنامج لم تحدد بشكل مسبق مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بل حددت بشكل كمي وفقا للاحتياطات المسجلة في البلدية للتنمية، اعتمدت الجزائر في الإستراتيجية المالية للبرنامج على العناصر التالية :

- ضرورة التحكم في سياسة الأجور.
- التحكم بشكل أكبر في المديونية العمومية من خلال صندوق ضبط الموارد باعتباره أحد أهم مهامه.
- التوسيع في نفقات التجهيز.

---

[1] زكريا مسعودي، تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، **أبحاث المؤتمر الدولي** ، جامعة سطيف 1، 2013، ص 10.

[2] سمية بوهلال وعفاف موسوس، **مرجع سابق**، ص 90.

[3] فارس شلالي، **مرجع سابق**، ص 96.

[4] زكريا مسعودي، **مرجع سابق**، ص11.

[5] سمية بوهلال وعفاف موسوس، **مرجع سابق**، ص 90.

- التحكم في عملية تمويل القطاع العمومي.
- تخفيض النفقات الجماعية المرتبطة بالإعفاءات الضريبية.

من الناحية التشريعية وكإجراء لتجسيد أهداف البرنامج، لجأت لعدة تعديلات أهمها : قانون المالية 2005، المتضمن تخفيض النفقات الجبائية وشبه الجبائية (تحويل أعباء المنح العائلية "خارج القطاع العمومي")، من على عاتق الحكومة إلى مسؤولية المتعاملين بنسبة 50%، كذلك دفع وتسديد مستحقات الأعباء الاجتماعية السابقة (الخاصة بصندوق التأمين على البطالة 2000-2008)[1].

إنشاء صندوق ضمان تسديد القروض الأجنبية.

الجدول رقم (4.2) : جدول يوضح المناصب المستحدثة في إطار برنامج النمو لسنة 2005-2009.

التعيين	مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة 2005-2009
أ-مناصب الشغل التي استخدمتها الإدارات العمومية و المؤسسات	
1-مناصب الشغل التي استخدمتها الإدارات العمومية و المؤسسات العمومية الاقتصادية - المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري -مؤسسات أخرى .	571797
2-مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي .	675947
3-مناصب شغل استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي .	666510
4- مناصب شغل استحدثت في إطار الاستثمارات المعمولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و خارج إطار الفلاحة .	155110
5- مناصب شغل استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل .	225353
6-ترتيب المساعدة على الاندماج المهني .	441914
7- مناصب شغل استحدثت في إطار القروض المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب - الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .	428613
المجموع أ -	3166374
ب-مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستغل اليد العاملة المكثفة .	
1- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب (التعويضات العامة - الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة -مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية) .	1865318
المجموع ب .	1865318
المجموع الكلي .	5031692

المصدر : عبد اللاوي سمية، مرجع سابق، ص 50.

[1] العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص (167-169).

من خلال الجدول السابق نستنتج أن معظم المناصب المستخدمة خلال هذا البرنامج من مناصب غير دائمة، مما يهدد بعودة البطالة وبوتيرة عالية، وكذلك أن استحداث هذه المناصب نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وبالتالي تنامي أجهزة التشغيل.

المطلب الرابع : البرنامج الخماسي (2010-2014)

إن الهدف المعلن في برنامج رئيس الجمهورية والذي تكفلت الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل لأفاق 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار فإن هذه البرامج الخاصة استحدثت مناصب شغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دج[1]، وذلك لمراجعة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل[2].

أولا : أثاره على مستوى التشغيل

من خلال النتائج الأولية يتأكد مدى حركية التشغيل سنة 2011، ويظهر كذلك تراجع نسبة البطالة (10%)، وتحقيق الالتزام الرئاسي بخلق ثلاثة ملايين منصب عمل في أفاق سنة 2014، وهذا مع استحداث 1.935.0131 منصب شغل منها 1.538.235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف المجالات الاقتصادية، و396.796 مناصب عمل في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة[3].

❖ **التعليق العام :**

من خلال ما تعرضنا إليه فيما يخص سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر تبرز النتائج التالية :

- تفاقم مشكلة البطالة حيث وصلت إلى قرابة 2.5 مليون بطال 1997، حيث تزايدت البطالة في القطاع العمومي إلى52%، و48% في القطاع الخاص، كل ذلك نتيجة لتراجع حجم الاستثمار وترشيد الإنفاق العام، مما جعل الدولة تنظر في إعادة ترتيب نشاطاتها الاقتصادية منها والاجتماعية، لذا عملت في التحقيق من الانعكاسات الممخضة عن تحرير الأسعار وتقليص عدد العمال وأثار على القدرة

[1] زكريا مسعودي، **مرجع سابق**، ص 27.
[2] سمية عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 64.
[3] حنان واعة، **مرجع سابق** ، ص 103.

الشرائية، لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية وذلك بوضع مجموعة من التدابير منها المفروضة وأخرى مصاحبة لتطبيق مختلف البرامج السابقة الذكر من خلالها أي إحداث تنمية وتحسين الظروف المعيشية في المجتمع.

المبحث الثالث : أجهزة التشغيل كإجراء للحفاظ على الاستقرار السياسي في الجزائر

تؤدي البطالة إلى الكثير من المخاطر السياسية والاجتماعية، فالاستقرار السياسي مرهون بمقدرة الدولة على خلق مناصب عمل، كذلك فإن العقد الاجتماعي بين الدول والأفراد لا يمكن الحفاظ عليه دون زيادة الموارد المحلية، وخاصة الموارد البشرية، فتعبئة المواد الإنتاجية والاستخدام الفعال للموارد البشرية يعتبران المحددان الأساسيان لقدرة الدولة على القيام بأعبائها الاجتماعية[1].

ارتكزت سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 على دعم و تنمية المبادرات والمقاولاتية ودعم الشغل المأجور.

أولا : دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم، ودور الدولة هنا هو دور الداعم المرافق، وتجسيد لذلك تم إنشاء صناديق لهذا الغرض هي :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[2].

ثانيا : دعم وترقية الشغل المأجور

وذلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي والعمومي الخاص[3].

قبل التطرق إلى إبراز برامج وأجهزة التشغيل سنقوم بوضع مخططين لتوضيح نسب البطالة والنشاط والشغل للفترة الممتدة بين 1989 -2012، وذلك بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

---

[1] لخضر عبد الرزاق، مولاي، (تقييم أدوار سياسيات التشغيل في الجزائر 2000-2011)، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص 195.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 271.

[3] رحيم حسين، (سياسات الشغل في الجزائر : تحليل وتقييم)، **بحوث اقتصادية عربية** ، العددان 61-62 شتاء -ربيع، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2013، ص 135.

الجدول رقم (5.2) : جدول يوضح نسبة البطالة والنشاط للفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2000.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة البطالة %	18,1	19,7	21,2	23,8	/	/	28,1	25,9	26,41	/	/	28,89
نسبة النشاط %	40	37,7	39,6	44,3	/	/	43,6	46,7	43,6	43,3	/	40,2

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية من سنة 1962 إلى غاية 2011، فصل التشغيل (2)، الجزائر، ص 69.

شكل رقم (1.2) : تمثيل بياني يوضح نسبة البطالة والنشاط للفترة الممتدة من (1989 إلى 2000).

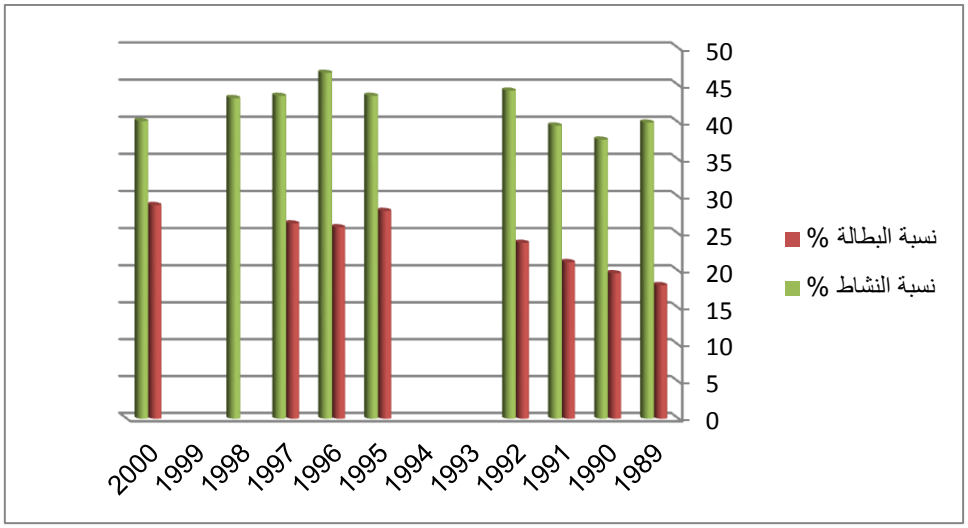

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر

الجدول رقم (6.2) : جدول يوضح نسبة البطالة والنشاط والشغل للفترة الممتدة من (2000 إلى غاية 2012).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة البطالة %	28,89	27,3		23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11
نسبة الشغل %	30,5	29,8		30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37	37,2	37,6	36	37,4
نسبة النشاط %	40,2	41		39,8	42,1	41	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40	42

من اعداد الطالبة بناء على معطيات Ons، حوصلة احصائية من سنة 1962 إلى غاية 2011، فصل التشغيل (2)، الجزائر، ص 69 + تقرير حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ص 1.

شكل رقم (2.2) : تمثيل بياني يوضح نسب كل من البطالة والنشاط والشغل بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012.

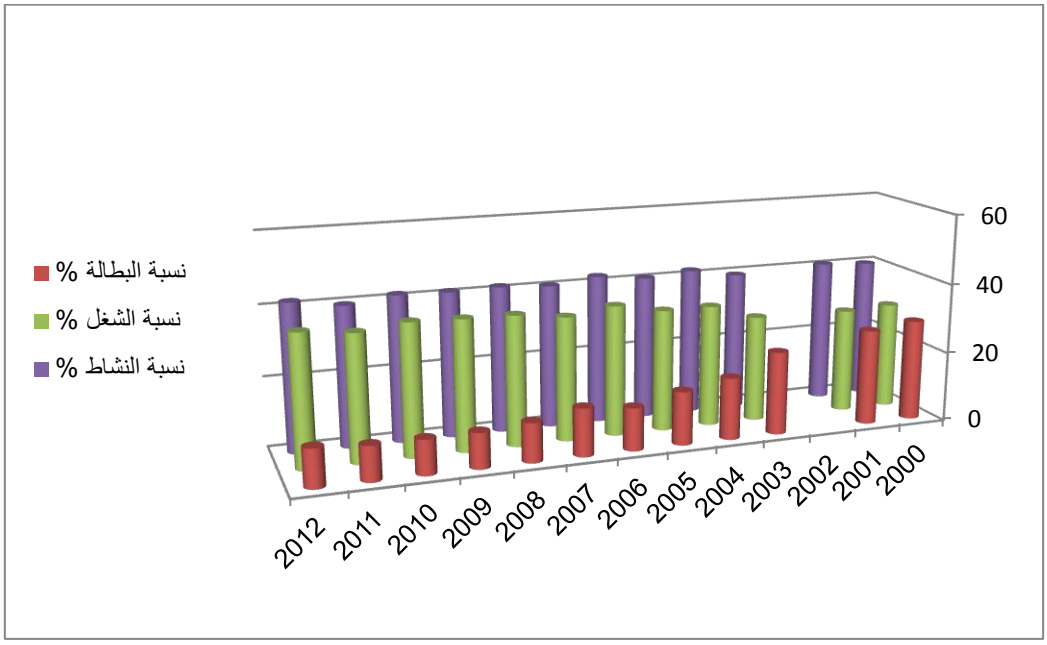

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر

نسبة النشاط = السكان النشيطون / السكان في سن الشغل (15 سنة).

نسبة الشغل = السكان المشتغلون / السكان في سن الشغل (15 سنة).

نسبة البطالة = السكان البطالون / السكان النشيطون.

شكل رقم (3.2) : يوضح البرامج والأجهزة المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من تفاقم مشكلة البطالة

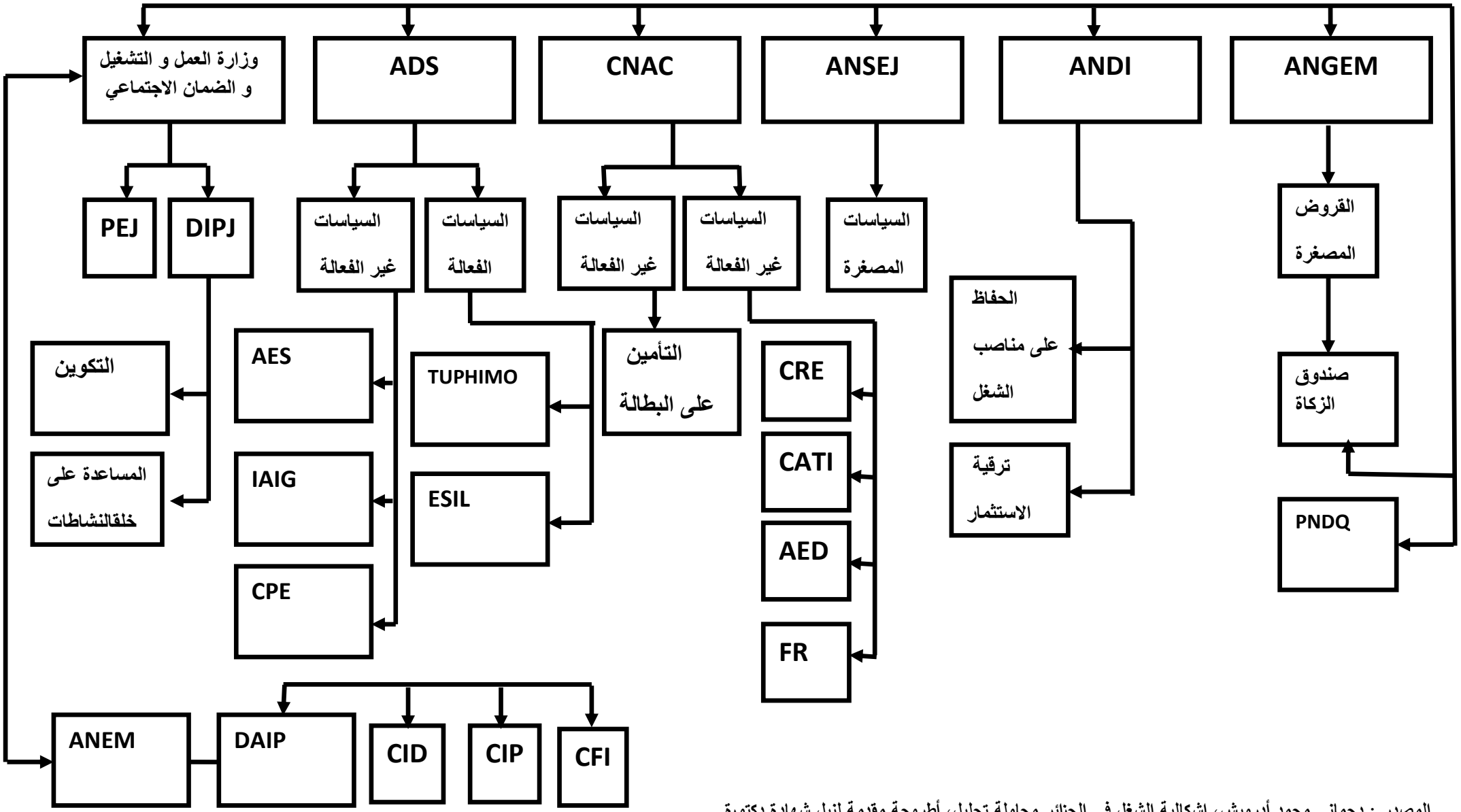

المصدر : دحماني محمد أدرويش، إشكالية الشغل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 219.

المطلب الأول : الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي

أولا : برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP

في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات للمساعدة على الإدماج الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين، والذين دخلوا سوق العمل[1].

حسب نص المادة 03 من القانون 126/08 يوجه الجهاز إلى ثلاثة فئات من طالبي العمل المبتدئين :

- ✓ **الفئة الأولى** : الشباب حاملي شهادات التعليم العالي التقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- ✓ **الفئة الثانية** : الشباب خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- ✓ **الفئة الثالثة** : الشباب بدون تكوين ولا تأهيل[2].

❖ من خلال نص المادة يتضح أن برنامج DAIP يشمل كل فئات شباب المجتمع بدون تمييز وتشمل :

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية.
- عقود إدماج المهني (CIP) وتلخص الفئة الثانية من المادة 30 من نفس القانون.
- عقود التكوين والإدماج CFI للفئة الثالثة[3].

يتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) وكذا المديريات الولائية.

ثانيا : الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر 42/71 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة بالمرسوم رقم 99/62، تكمن مهمتها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتشمل طالبي العمل من

---

[1] محمد أدرويش، دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2013/2012، ص 221.

[2] المرسوم تنفيذي رقم 08-126، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل19 أبريل سنة 2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 22، 2008، ص 20.

[3] محمد أدرويش، دحماني، **مرجع سابق**، ص 221.

كل الفئات وأصحاب العمل باستثناء الإدارة العمومية التي يخضع الشغل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي، وهي مهيكلة على النحو الأتي :

- ✓ المديرية العامة.
- ✓ أكثر من 157 وكالة محلية.
- ✓ 10 وكالات جهوية.

حسب المادة 03 توقع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل[1].

المطلب الثاني : الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS

أولا : التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG

يتعامل هذا النوع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني للعمل، وكذا العاطلين عن الشغل، يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة في ورشات البلديات في إطار الشبكة الاجتماعية ضمن نفس شروط التشغيل العادي، يخص المادة الثانوية للتشغيل والاستفادة من الحماية الاجتماعية تحدد الاستفادة من البرنامج بتخصيص واحد من العائلة، حيث يعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، ولا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

ثانيا : الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-Himo

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة[2]، وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات، حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي :

- الوزارة المكلفة بالعمل.

---

[1] الحبيب بن باير وبن كاملة محمد بن عبد العزيز، التشغيل في الجزائر : مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية- عرض نتائج الفترة 2006-2010، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، أبريل 2011، ص 146.

[2] عبد القادر لحسن، سياسة وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل الخماسي 2010-2014، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 189.

- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.

- الوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وطبق هذا البرنامج خلال مرحلتين :

- المرحلة الأولى من سنة 1997 إلى غاية 2000.
- المرحلة الثانية من سنة 2001 إلى غاية 2004[1].

ثالثا : عقود ما قبل التشغيل CPE

يتم تمويله من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتخص برنامج مكافحة البطالة الشباب الحائزين على شهادة، والذين تفوق أعمارهم 19 سنة، الحائزين على شهادة التعليم العالي، (شهادة الباكالوريا +4 سنوات)، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين والباحث عن منصب شغل لأول مرة، وقيمة الأجور محددة كما يلي :

- الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 6000 دج شهريا في العام الأول، و4500 دج عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر.
- التقنيون الساميون يتقاضون 4500 دج شهريا خلال السنة الأولى، و3000 دج شهريا عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر[2].

رابعا : الشغل المأجور بمبادرة محلية تشغيل الشباب (ESIL)

تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب منذ بداية 1990، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، ترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل في اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة لا تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين محاولات التنمية الاجتماعية ADS[3].

[1] عبد القادر لحسن، **مرجع سابق**، ص ص 189 – 190.

[2] نوال بن فايزة، **مرجع سابق**، ص78.

[3] محمد أدرويش دحماني، **مرجع سابق**، ص 224.

خامسا : جهاز القرض المصغر ANGEM

أنشأت بموجب قرار اللجنة الحكومية ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكلة البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع والخدمات، لقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999، ويتراوح القرض المصغر بين 50000دج و350000دج، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 سنة[1].

المطلب الثالث : أجهزة ترقية الاستثمارات

أولا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع[2].

ثانيا : البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

هو برنامج فلاحي، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إضافة إلى توفير فرص التشغيل[3].

ثالثا : جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاءها سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسة وتوسعه من :

- مساعدة مجانية (استقبال – إعلام – مرافقة – تكوين).

---

[1] صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، **ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 560.

[2] محمد أدرويش دحماني، **مرجع سابق**، ص225.

[3] صفية بوزار، **مرجع سابق**، ص 560.

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز، الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستقلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية)

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل[1].

المطلب الرابع : الصناديق الوطنية

أولا : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يعتبر الصندوق الوطني مؤسسة للضمان الاجتماعي، أنشئ سنة 1994، ولم يشرع في ممارسة نشاطه إلا في سنة 1997[2]، كما أن هناك رأي يقول أن الصندوق لم يزاول مهامه إلا في سنة 1996 شهر سبتمبر، وذلك بعد التنصيب الفعلي لهياكله المختلفة، يتكون هذا الصندوق إلى جانب المديرية العامة الموجودة في العاصمة من مصالح مركزية ومصانع محلية مهيكلة في شكل وكالات جهوية وأخرى محلية[3]، كما أن الغرض منه هو التكفل بالعمال المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية يستفيدون من نظام التأمين على البطالة، والإجراء المنتمين إلى القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية أما في إطار التقليص أو إنهاء نشاط المستخدم، إلا أنه يستثنى من مجال الاستفادة الفئات المذكورة لنصوص المواد (3-4-5) من المرسوم التشريعي رقم 94 – 11.

يتوقف استفادة المشولين بنظام التأمين على البطالة من الإرادات النقدية أو العينية على ضرورة توفرهم على مجموعة من الشروط، منها ما يخص وضعية الأجير اتجاه المؤسسة المستخدمة و هيئات الضمان الاجتماعي قبل عملية تسريح بفترة زمنية محددة، ومنها ما يتعلق بتدابير المحافظة على الشغل التي يفترض عدم الاستفادة منها، إضافة إلى ضرورة وجود اسمه في قائمة العمال الذين هم محل تسريح في إطار التقليص من عدد العمال، أو إنهاء نشاط صاحب العمل[4]، المؤشر عليها من قبل مفتش العمل المختص إقليما حسب نص المادة 06 من المرسوم التشريعي رقم 94-11[5].

---

[1] سمية هلال وعفاف موسوس، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات الشغل في الجزائر 1990-2004، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 188.

[3] عبد الله قادية، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الاجتماعي**. جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010- 2011، ص (217-219).

[4] **مرجع نفسه**، 220.

[5] المرسوم التشريعي رقم 94-11، يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 ماي سنة 1994، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 34، ص 13.

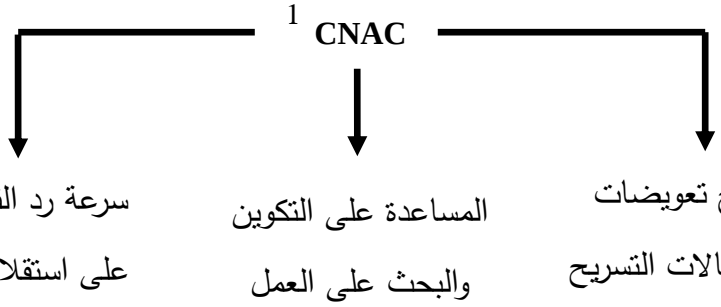

ثانيا : صندوق الزكاة الجزائري

تم إنشاءه في سنة 2003، نشط عن طريق اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدنية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة، وتوزيعها تحديد طرق صرفها من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق، كما أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات يعرف بالقرض الحسن[2].

كما أدخلت الجزائر تعديلات على قانون العمل، حيث تبنت صيغ للشغل جديدة ولأول مرة في الجزائر منها :

- **عقود العمل المحددة المدة** : كما جاء في القانون 11/90 حسب المواد **38، 39، 40** عقود العمل بالتوقيت الكلي والجزئي[3]، واتضح أكثر في المرسوم التنفيذي بـ : 40 ساعة أسبوعيا، يوزع على 5 أيام عمل وتخفض المدة على حسب نوعية العمل.
- **عقود العمل في المنزل** : نظم بموجب الموسوم التنفيذي رقم 474/97، إذا يعتبر العمل في المنزل وفقا لنص المادة 2 منه كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع وخدمات ...إلخ[4].

[1] نور الدين حامد، فلة عاشور، تقييم أداء السياسة الشغل في الجزائر، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 238.

[2] محمد دحماني، **مرجع سابق**، ص 228.

[3] قانون رقم 90-11، **علاقات العمل**، المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق ل21 أبريل سنة 1990، ص ص 13-14.

[4] عبد الله عالم، حمزة قيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، **ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة يومي 15- 16نوفمبر 2011، ص 05.

استنتاج :

عند الحديث عن خصائص أجهزة وبرامج التشغيل يمكن القول أن سياسات الشغل حققت نتائج إيجابية وذلك بفضل تنفيذ البرامج سواء الخاصة بالتعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي أو أجهزة التشغيل، حيث يتجسد ذلك في انخفاض معدل البطالة بإضافة إلى استحداث مناصب لا بأس بها في فترة وجيزة ومدروسة.
وعند الحديث عن سلبية هذه البرامج فإنها عبارة عن استراتجيات اتبعتها الحكومة، وهي ذات تأثير محدود بغض النظر عن تكاليفها الباهظة، وإلا كيف يمكن الحديث عن تراجع نسب البطالة في ظل ضعف معدل النمو الاقتصادي وقلة الاستثمارات ووسائل جذب المستثمر، كما يمكن أن تلعب هذه السياسات دور سلبي باعتبارها قنابل مؤقتة لأجل غير مسمى وذلك باستعمالها كأداة لشراء السلم الاجتماعي حفاظا على الاستقرار السياسي، والجدول التالي يبين خصائص سياسات التشغيل :

الجدول رقم (7.2) : خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة

الأجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الأفراد المعنية	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيلANEM والتي أنشأت في سنة 1990	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	DAIP 1-CID 2-CIP 3-CFI
وكالة التنمية الاجتماعية ADS	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي + محافظة من الحكومة	مساعدة الفئات المحرومة ترقية وتطوير التشغيل	الفئات المسنة 60سنة فأكثر و بدون دخل الأفراد النشطين و بدون دخل الطلبة الجامعيين والذين يبحثون عن عمل لأول مرة	الشبكة الاجتماعية AFS IAIG التنمية الجماعية التضامنية القرض المصغر برنامج TUPHLMO الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية ESIL الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية
ANSEJ أنشء سنة 1996	وزارة العمل و التشغيل والتضامن الاجتماعي +محافظة من الحكومة	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	طالبي العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع إمكانية التمديد حتى السنة الأربعين (40)	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشائها 10 ملايين دينار
CNAC أنشئت	وزارة العمل والتشغيل	المساعدة على إعادة	الأفراد العاطلين بين 35	-مراكز البحث عن العمل

سنة 1994	والضمان الاجتماعي	تشغيل العاطلين عن العمل لتأمين عن البطالة	و50 سنة والمسجلين خلال 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل	-الإعادة عن الوضعية السابقة -التمويل لخلق النشاطات
ANGEM أنشئت سنة 2004	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	تسيير القرض المصغر	الشباب المرأة التي تمارس العمل المنزلي الحرف الصغيرة	قرض مصغر تغيير قيمته
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	وزارة الصناعة والمؤسسات المصغرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	تشغيل وتنصح وتصطحب المستثمرين	المستثمرين المحليين والأجانب	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء أو التوسيع - تخفيض الرسوم الجمركية إلى 5% في حالة انتقاء التجهيزات المستورة من الخارج
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	إعادة بناء المجال الفلاحي و حماية الموارد الطبيعية (ماء تربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية	المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي	تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية والمتخصصة (البنك الفلاحي والتنمية الريفية)
صندوق الزكاة	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال استراتيجية الصندوق والتي تقوم على فكرة مفادها لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا	ذوي الاحتياجات الخاصة والقادرين على ممارسة نشاط ما الأسر الفقيرة وكذا المنتجة أصحاب الحرف المتخرجون من الجامعات ومراكز التكوين المهني	تقديم مبالغ مالية للفقراء المسجلين لدى الصندوق وجزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن).

المصدر : محمد أدرويش دحماني، مرجع سابق، ص ص 219- 220.

خلاصة الفصل :

شهدت الجزائر أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات فترة عصيبة من عدة جوانب، مما استدعى الأمر إلى ضرورة التعامل مع هذه الأوضاع المتردية بجدية، حيث اعتمدت الدولة على مجموعة من الآليات في ظل الوضع الأمني المتأزم من جهة وغياب الاستقرار من جهة أخرى، حيث تمحورت أهداف هذه الآليات في إعادة السلم والأمن سواء تعلق الأمر بوسائل اقتصادية كانت أم سياسية.

اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة إصلاحات ذات طابع اقتصادي وذلك بسبب الاختلالات التي أدت إلى تراجع مستويات الاقتصاد لمختلف الجوانب (بطالة، تدهور النمو الاقتصادي، سياسة تقشف .. إلخ)، مما نتج عنه أثار سلبية على الوضع السياسي في البلاد.

كما سطرت الدولة عدة برامج لقطاع التشغيل والتي تتمحور أهدافها الإستراتيجية بمختلف هياكلها حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل.

الفصل الثالث

آثار ومستقبل سياسات التشغيل المتبعة لدعم الاستقرار السياسي في الجزائر

تمهيد

تعرف سياسات التشغيل على أنها مجموعة الأساليب والاجراءات التي يتم توجيهها من قبل الحكومة لحل أو التخفيف من حدة الأزمات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لذا عملت الدولة على توفير الآليات اللازمة لتنظيم سوق العمل، فمن خلال هذا الفصل سيتم الكشف عن أداء السياسات المتبعة لغرض ذلك وتقييمها التي من شأنها أن تساهم في حفظ الأسرار وضمان السلم . بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : نتائج سياسات التشغيل في الجزائر.

المبحث الثاني : روئ استراتيجية لسياسات التشغيل في الجزائر ودعم الاستقرار السياسي.

المبحث الأول : نتائج سياسات التشغيل في الجزائر

اعتمدت الجزائر على اتجاهين فيما يخص سياسات التشغيل تتمثل في :

1. **السياسة النشطة** : والتي تتم من خلال الخلق الحقيق لمناصب الشغل؛
2. **السياسة الخاملة** : وتتضمن مجموعة الاجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الأثار السلبية وذلك من مختلف الاجراءات التي تقدم عن طريق لمنح أو برامج انتظار الشغل للعاطلين[1].

المطلب الأول : تقييم أداء سياسات التشغيل

من الضروري التمييز بين مخطط مكافحة البطالة والتخفيف منها وسياسات استراتيجيات التشغيل، فالأولى خاصة بالمعالجة الظرفية سواء عن طريق السياسات الاجتماعية او الاقتصادية، أما الاستراتيجية لا يمكن أن تتجسد في الفترة الانتقالية للاقتصاد الجزائري لما تحتاجه من أموال وطاقات تحاول فيها السلطات توفيرها لانعاش الاقتصاد وإعادة تحريكه من جديد[2].

يكمن تقييمنا لمدى فاعلية السياسات التشغيلية فإننا نبحث عن الأهداف التي سطرت من أجلها، فمن خلال الهدف الأساسي والمسطر الذي يتمثل في تخفيض معدلات البطالة فإننا نجد تراجع في نسبتها على النحو التالي :

29,3% سنة 1999 إلى 17,7% سنة 2004 ثم إلى 11,3%[3] وصولا إلى 11,0% فهذا ناتج عن النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من القرن 21[4].

اعتمدت الجزائر على طرق لترقية التشغيل وتسيير البطالة وهو ما جسدته سياسات التشغيل ميدانيا بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل فالفرق الحالي يتطلب تغيير أكبر في علاقات العمل مما أدى إلى خلق التشغيل المؤقت المتمثل في الشغل بالعقود المحددة المدة، التشغيل بالنيابة الشغل نصف الوقت.

---

[1] نور الدين حامد، فلة عاشور، **مداخلة بعنوان : تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 233.

[2] سعدية قصاب، **مرجع سابق**، ص 128.

[3] www.ons

الديوان الوطني للإحصاء، 2012

[4] زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 128.

وهو ما عملت به الجزائر عن طريق العلاج الاجتماعي (ضمان حد البطالة، التقاعد المسبق ... إلخ) والعلاج الاقتصادي (كتشغيل الشباب) فهذا الاجراء يخلق مناصب شغل حتى ولو كان مؤقت، فهذا الاجراء يخص الجزائر فقط كونه مستعمل على المستوى العالمي لذا نلاحظ ازدواجية سوق العمل كتالي :

- سوق تتميز بديمومة العمل
- سوق ثانوية ذات المناصب المؤقتة

شغل USA أنشئت في العشرية الأخيرة للقرن العشرين 34 مليون منصب مؤقت عكس السياسات الأوروبية التي تستعمل السياسات التقليدية ذات العمل الدائم مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة فيها إلا فرنسا قد أصبحت مؤخرا تتوجه نحو هذا النوع من العمل رغبة في تقليل البطالة[1].
لتقييم سياسات التشغيل اعتمدنا على أربعة مؤشرات هي :

1. المناصب : عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة التشغيل خلال فترة محددة ووفقا لبيانات رسمية، فقد تم ما بين 1999 إلى 2008 استحداث قرابة 2.26 مليون منصب شغل أي بمتوسط 626 الف منصب سنويا منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت أنشئ في اطار عقود الدماج المهني وتراتيب التشغيل المختلفة وفي سنة 2009 حسب مصادر رئاسة الحكومة ايضا فقد تم استحداث 758,291 منصب عمل ضمن مختلف الأطر منها 277,918 منصبا في اطار الجهاز الخاص بالمساعدة على الادماج المهني وفي سنة 2010 فقد بلغ عدد مناصب الشغل 531 ألف منصب، منها 181,839 منصب في اطار الوكالة الوطنية للتشغيل، كما ان جهاز الادماج ساهم في خلق 99,691 منصبا لذوي الشهادات العليا، كما أحصت الحكومة عن خلق 1,090,435 منصبا سنة 2011 في مختلف الصيغ (المساعدة على الادماج المهني، الورشات ذات الكثافة لليد العاملة "البناء والطرقات"، تدبير القرض المصغر، الوظيفة العمومية، الاستثمارات الفلاحية).

كثيرا ما تغيب التحقيقات الاقتصادية الموازية إذ ان الواقع يدل على التباعد بين حجم الطلب وحجم العرض وهو ناتج عن الاختلال ما بين وتيرة اليد العاملة والنمو الاقتصادي، لتغطية هذه الفجوة التي تنطوي عن ضغوط اجتماعية وسياسية فإن الحكومة تسعى إلى اختلاق مناصب ولو خارج الاحتياجات الحقيقة للسوق وتدفع اجور تلك المناصب من الخزينة كما هو الحال بعقود الادماج المهني.

2. مؤشر العمل اللائق : وضع مكتب العمل الدولي أجندة من اجل العمل اللائق تقوم على فكرة أن العمل هو مصدر "**للكرامة، وللاستقرار العائلي، وللسلم والديمقراطية للمجتمع**"، وللنمو الاقتصادي. غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر في مضامين العمل اللائق خاصة بالموظفين المؤقتين

[1] سعدية قصاب، **مرجع سابق**، ص 128.

والمتعاقدين (عقود الادماج المهني) إذ انه يمس بكرامة الشخص المعني حيث ان هذا الامر ينافي مضمون الاتفاقية 105 التي أقرتها منظمة العمل الدولية سنة 1957 المتضمنة منع اللجوء إلى أي عمل جبري لغايات محددة، فالغاية هنا هي امتصاص البطالة بأي شكل من الأشكال.

3.مؤشر الأجر العادل : فحسب الاتفاقية رقم 100 لمنضمة العمل الدولية حول تشجيع دفع الأجور المتساوية عن عمل ذو قيمة متساوية لجميع العمال بصرف النظر عن الجنس، ففي الواقع خاصة عقود الادماج المهني بمختلف مؤهلاتهم غير مكافئ لجهدهم على الرغم من عملهم طوال الوقت وأداء مهام الدائمين، وفي اطار هذا المؤشر خلصت دراسة أجراها (TCI) حول سوق العمل في الجزائر المستبينين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم كما أن 77% يطمحون في العمل في شركات أجنبية نظرا للأجرة العالية، لذلك أضحى التفكير في الهجرة إلى الخارج يشكل هاجسا بالنسبة للكثيرين، ونتيجة لذلك بلغ هؤلاء 1858 في 2007 ليرتفع إلى 2215 في 2008.

4.مؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل اقليميا وقطاعيا : تمثل العدالة في توزيع العمل ما بين مختلف الفئات الاجتماعية ودون محسوبية ففي الواقع فالفئات الأكثر فقرا هي عادة أبعد في الحصول على العمل، كما ان منح عقود التشغيل كثيرا ما يتم على أساس الوساطة والمنافع المكتسبة أما اقليميا يلاحظ توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري فمثلا نجد هذه المناطق خلال سنة 2010 حازت على 69% من المشاريع، في حين لم تحظى مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة 17,0% ومنطقة الجنوب 13,7%، في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من اللامبالاة من طرف السلطات العمومية[1].

أما بالنسبة للإنتاجية والنمو الاقتصادي : فكيف يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي في ظل ضعف الاستثمارات، كما أن الادارة الجزائرية تشكو من تكديس العمال في المكاتب، فهو مناقض للعقلية الاقتصادية والذي من شأنه أن يخلق نوعا من البطالة المقنعة.

أما بشأن المناصب المستحدثة فهي بعيدة كل البعد عن القطاعات التي تمثل عصب الاقتصاد ككل وكذلك قدرتها في خلق مناصب عالية من التشغيل (صناعة، زراعة، سياحة).

انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر عموما على ثلاثة عيوب رئيسية جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقة لسوق العمل : تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود، فعند استعراض عينة البرامج المنفذة في اطار سياسات تحسين أداء سوق العمل في الجزائر يعكس ضعف جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها[2].

[1] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] محمد أدرويش، دحماني، **مرجع سابق**، ص 229.

فهذا يؤكد ضعف المؤسسات الرسمية وعدم استقلاليتها التامة.

هذا يؤكد عدم استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، كما استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء سوق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق فتوفير البرامج في اطار تحسين سوق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ مع أن التجربة الدولية بينت أهمية **التكامل** في تقديم خدمات العمالة، فالحاجة واضحة لمثل هذا الأمر كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة مع متطلبات العمل، ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب المهني وغيرها[1].

بالإضافة إلى أن أداء أو مساهمة هذه البرامج في تقليص نسب البطالة سببه التراجع في وتيرة النمو الديمغرافي كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (8.3) : يوضح تطور المؤشرات الديمغرافية في الجزائر

البيان	معدل النمو السكاني %				
السنوات	1985	1995	2000	2005	2008
المعدل	3,1	1,9	1,4	1,5	1,5

المصدر : عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص 203.

كما أن جمود التشريعات الخاصة بالعمل يساهم في تراجع أداء السياسات التشغيلية.

كما أن هذه البرامج والسياسات تخفي الأداء الحقيق لها وذلك عند لجوء الحكومة إلى شراء السلم الاجتماعي بإعادة توزيع عائدات النفط[2].

يعتقد سياسيون وخبراء اقتصاد أن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين فئة الشباب الجزائري دليل فشل سياسات حكومية كلفت أموالا طائلة دون تحقيق نتائج إيجابية.

يرى خبراء التقتهم الجزيرة نت أن هذه السياسات الحكومية تكتفي بالمعالجة الاجتماعية للبطالة من خلال إقرار تحويلات اجتماعية موجهة للعاطلين، أو من خلال قروض بنكية موجهة خاصة للشباب.

---

[1] محمد أدرويش دحماني، **مرجع سابق** ، ص 230.

[2] http : // www.academia. Edu/576741/employment.policies-in-algerin : **employment policies and active labour market programmes in Algeria**, prepared for ETF by mohamed saib musette, cread, P 25.

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/18 على الساعة 17:34.

يذكر (مبتول) أنه منذ 2011 شهدت الجزائر عدة احتجاجات، خاصة في المناطق النفطية بالجنوب الجزائري للمطالبة بتوفير فرص التشغيل.

من جهته، يعتقد وزير الصناعة الأسبق عبد المجيد مناصرة أن الأرقام التي يقدمها صندوق النقد العربي مصدرها الحكومات العربية. وبرأيه فإن "هذه الحكومات تزين الأرقام، لأنها تريد إيهام الناس بأنها أنجزت تقدما، فخفضت من نسب البطالة، وحققت تقدما في نسب النمو الاقتصادي، وخفضت من نسبة العجز ومن التضخم."

من حيث المبدأ يقول للجزيرة نت "أغلب الحكومات العربية أرقامها مشكوك في صحتها". ويعتبر مناصرة أن الأرقام المعلن عنها تثير المخاوف لأنها تتحدث عن أن ربع الشباب الجزائري في حالة بطالة، مما يعني حرمان الدولة من طاقة وقوة هذه الفئة.

يتابع "بدل أن يتحول الشباب من عامل بناء وإضافة، تحول إلى عبء بسبب السياسات الفاشلة للتشغيل"، وهي السياسات التي صنفها "سياسات استهلاكية تحرص على كمية إنفاق المال العام أكثر مما تحرص على طريقة خلق القيمة المضافة للاقتصاد."

وبرأي مناصرة، إن سياسات التشغيل التي اعتمدت على منح قروض للشباب من أجل خلق شركات مصغرة سياسات جيدة في أهدافها، لكن الطريقة التي سيرت بها حولتها إلى برامج "شعبية" من خلال ربطها بأجندات انتخابية، مما جعل الشباب يقول "بأن تلك الأموال منحت له لكي يصرفها وليس ليستثمرها[1]."

يصرح المدير العام للوكالة الوطنية محمد الطاهر شعلان للقناة الأولى راديو الجزائر أن الحكومة الجزائرية لا تنوي نهائيا سحب السياسات أو تغييرها، ويرى أن هناك عزوف عن عروض العمل التي توفرها الوكالة من طرف الاشخاص المعنيين وهذا العزوف حسبه لا يعبر عن سوء أداء الوكالة وإنما لنوعية العمل في حد ذاته (عمل شاق، أجرة زهيدة)[2].

إن انعكاسات السياسة العامة الاقتصادية لم تكن ايجابية بالشكل المتوقع كونها ساهمت في تأزم الأوضاع خاصة منها الاجتماعية والسياسية وهو ما يترجم موجات الاحتياجات المنتشرة في الساحة

[1] ياسين بودهان– الجزائر: لماذا–فشلت–سياسات–التشغيل–بالجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 2017/05/02 على الساعة 00:30.
/http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/22

[2] محمد الطاهر شعلال، المدير العام لـANEM ، يشرح وضعية سوق الشغل في الجزائر، أطلع عليه بتاريخ : 2017/05/15 على 55: 18
https://www.youtube.com/watch?v=eSJuvfdEt1E

الوطنية فضلا عن تعالي أصوات المعارضة وهي مؤشرات دالة على عدم وجود استقرار سياسي في الجزائر، حتى وإن كانت غير معترف بها[1].

المطلب الثاني : التدابير والحلول المقترحة لفاعلية أداء سياسات التشغيل لضمان الاستقرار السياسي

تمثلت الحلول فيما يلي :

- استحداث أجهزة تهتم بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة وان الجزائر تتوفر على شروط تفعيل هذا القطاع (شباب + أراضي خصبة).
- ضرورة العمل على تحديث الأنظمة التعليمية ومحتويات الدراسة بحيث يستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يمر بها العالم[2].
- توفير قاعدة بيانات واحصاءات دقيقة لسوق العمل عن طريق جمع المعلومات والبيانات وذلك لضمان فاعلية اجهزة التشغيل والمرونة في أدائها.
- العمل على خلق وظائف طويلة ومتوسطة الأجل.
- وضع أجهزة مراقبة موازية لمراقبة أداء البرامج والوكالات الوطنية لغرض تقييمها.
- القضاء على مشكلة الفساد الاداري عن طريق تفعيل قوانين مكافحة الفساد لضمان فاعلية أداء البرامج وسياسات التشغيل والحد من ظاهرة البيروقراطية في نطاقها السلبي.
- الحد من السياسات التراكمية في ميدان التشغيل لما لها دور سلبي على خارطة أداء سياسات تشغيلية.
- العمل على استقرار النظام السياسي ومناصب المسؤوليات واستعادة الأمن كشرط أساسي وضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة[3].

وإلا كيف يمكن الحديث عن أداء السياسات والبرامج التشغيلية في جو يختفي فيه الامن والاستقرار، كما تدعم هذه السياسات الاستقرار السياسي إن حافظت على وتيرة أداء مقبولة خاصة على المدى البعيد والمتوسط.

---

[1] فيصل كتفي، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] كريمة يوسفي، **سياسة التشغيل في الجزائر – الواقع والتحديات، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، مسيلة، ص 12.

[3] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 308.

الشكل رقم (4.3) : منحنى بياني يلخص مجريات الدراسة خلال السنوات (1989 – 2012).

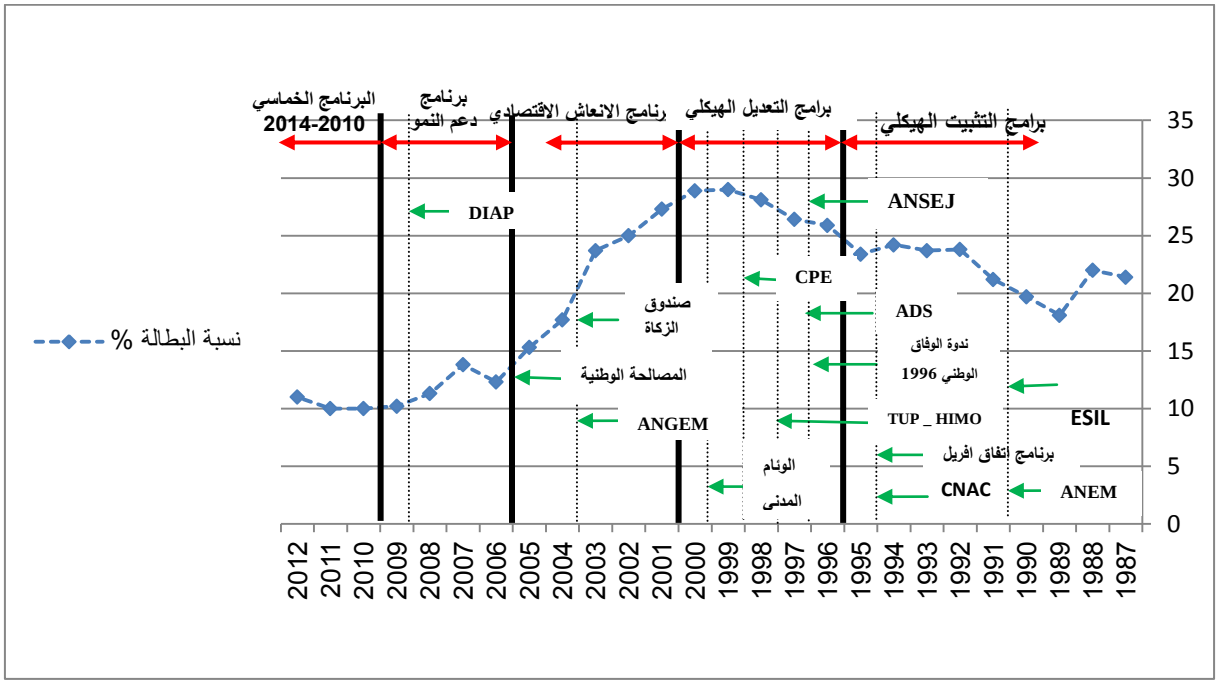

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الجزائر في ظل الأزمة الأمنية، العشرية السوداء في سنوات التسعينيات، شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث كانت جهود الدولة منصبة حول امكانية استعادة السلم والأمن في الوطن، أطلقت مجموعة من البرامج خاصة بالتشغيل خلال نفس الفترة، ونلاحظ أن أدائها لم يظهر إلا في بدايات القرن 21، وكذلك تبني الدولة لبرامج ذات بعد تنموي مما ساهم في تخفيض نسب البطالة، وكذا عودة الاستقرار السياسي في الوطن.

كما نلاحظ أن الدولة لعبت دورا هاما في استرجاع الاستقرار من خلال وسائل عديدة من بينها المصالحة الوطنية.

المبحث الثاني : رؤئ استراتيجية لسياسات التشغيل في الجزائر ودعم الاستقرار السياسي

عند الحديث عن التنمية في دولة ديمقراطية يفترض اشراك جميع الفئات والأطراف المعنية (من النظام السياسي وصولا إلى المورد البشري) الذي يعد هدف وأساس التنمية وذلك تعزيزا لإحداث تنمية شاملة ومستدامة.

كما أن استقرار السياسي يساهم في تهيئة المناخ المناسب لتبني وتنفيذ سياسات عامة للدولة ويتم صنعها في جو هادئ، فلا وجود لضغوطات داخلية (داخل السلطة) أو خارجية (المجتمع) تعيق رسم وتنفيذ سياسة عامة رشيدة[1].

لتجنب المعيقات التي تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي في الجزائر لابد من إعادة النظر في سياساتها العامة (قطاع التشغيل) وذلك بتحديث وترتيب طرق تطبيقها.

المطلب الأول : السيناريو الإصلاحي

بما أن الجزائر دولة ديمقراطية تتمتع بنسبة من الاستقرار السياسي وتحظى بالشرعية والقبول الشعبي فلابد من الحرص على دعم الوضع.

من متطلبات الاستقرار السياسي ذات البعد الاقتصادي مدى قدرة النظام على توفير الموارد المالية، وتوزيعها على شكل فرص، سلع وخدمات على أفراد المجتمع فكلما كان توفر الموارد وتوزيع عادل لها زاد ذلك من الاستقرار[2].

فالعدالة في توزيع الثروة ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الاستقرار السياسي فلابد من الدولة من القيام باستغلال الامكانيات والموارد المتاحة لتطوير وتحسين أوضاعها وذلك بتبني خطط استراتيجية خاصة في ما يتعلق بسياسات التشغيل وذلك من خلال المعطيات التالية :

- العمل على الرفع من مستوى الاقتصاد (تشجيع التشغيل الكامل)؛
- إعادة النظر في سياسات الاستثمار؛

[1] مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] محمد البشير غرمة، دور المشاركة السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي، دارسة حالة تونس، **مذكرة ماستر في العلوم السياسية**. جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2015، ص 24.

- مراجعة الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة وتحديد متطلبات الانفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقة والدور التنموي وليس لأي اعتبار أخر.
- تمارس الحركات الاجتماعية ضغطا كبيرا الأمر الذي يدفع الدولة لإيجاد وظائف جديدة حقيقة وذلك من خلال التأثير على سياسات الاستثمار سواء العمومي أو الأجنبي.

لا يمكن الحديث عن نمو اقتصادي دون توفر استثمار مما يساعد على زيادة التوظيف ومن ثما انخفاض معدلات البطالة في المدى البعيد، وذلك رهان أن تتسع التعديلات التي تخلقها الثورات والاحتجاجات لتشمل النمو المستديم وكثافة العمالة وتدريب قوة العمل بصفة خاصة، وهذا اذ ما تبنت سياسات الاستثمار لأن في الوضع السابق (سياسات التشغيل) لم يحظى الاستثمار على أهمية كبرى في ميدان التشغيل.

كما أن ضرورة إحداث تكامل وتنسيق ما بين السياسات التشغيلية بزيادة التفاعل ما بين المؤسسات من أجل تحقيق نتائج أفضل لاستقرار سوق العمل، فهذا الأخير يستوجب له تسخير وسائل اعلام خاصة بمجال التشغيل وكذا تطوير أنظمة المعلومات لضمان السير الحسن لهذا السوق وصولا إلى التوفيق بين الطلب والعرض.

كما يجب على الحكومة أن تعمل جاهدة وخاصة على المدى البعيد في توفير مناصب عمل سنويا تعادل نسبة الخريجين وذلك عبر اجهزتها التشغيلية ذات الفعالية والكفاءة، وتنويع مصادر التمويل وعدم حصرها في القروض (لارتباطها بقانون المالية السنوي)، فمدى فاعلية الأجهزة تنطوي بالنظر إلى حل معادلة تشغيل الشباب ليس كعائق يتعين تجاوزه بل بديل حقيقي للرفع من قيمة الموارد البشرية.

لضمان الاستقرار السياسي على المدى البعيد فإنه من الضروري على الحكومة من تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي منسق.

- هناك دور يمكن أن تلعبه (الدولة التنموية على الأقل) في مجالات ثلاثة هي :

1. الاستثمار في رأس المالي البشري؛
2. وتعميق الاصلاح المؤسسي؛
3. وايجاد نوع من التكامل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

فمن شان تلك المجالات الثلاث ايجاد بيئة مواتية لإقامة مشروعات جديدة وللارتقاء بمستوى التشغيل[1].

[1] منظمة العمل الوطنية، انعكاسات الاحتجاجات التشغيلية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا، **التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**، 2012، ص 61.

المطلب الثاني : السيناريو المستمر

انطلاقا من النتائج المحققة لسياسات التشغيل ذات التأثير المحدود وارتباط أدائها بعوامل عدة إلى حد ما وذلك يتضح جليا في :

إن هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على شكل كبير على ايرادات قطاع المحروقات، حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الانفاق الحكومي الممثل في سياسات الانعاش ودعم النمو والمُمَولين نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية لذلك لا يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري. إن النمو الاقتصادي في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما كثيف رأس المال كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بينهما[1]. مما يكشف حقيقة أداء السياسات التشغيلية وذلك بارتباطها بقطاع المحروقات الذي قد ينعكس سلبا فور حدوث الأزمات الاقتصادية والذي بدوره قد يهدد الاستقرار السياسي في البلاد.

لذا وجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- عدم الاتكالية على قطاع المحروقات في أداء أجهزة التشغيل؛
- ضرورة عدم الخلط بين أداء سياسات دعم النمو وبين أجهزة التشغيل، وبين أجهزة التشغيل، لأن الأولى تعتمد على الانفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني بينما يفترض سياسات التشغيل هو تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل[2].
- ترشيد النمو الديمغرافي بعد أن شهد ارتفاع طفيف في السنوات الأخيرة، مما يسمح بخلق توازن بين الفئة النشطة والمناصب المفتوحة وكذا التخلي عن الحلول الظرفية.
- مراعاة الأوضاع الخارجية الخاصة بميدان التشغيل وكذا الاستعانة بالخبرات الاقتصادية علن طريق اقامة شراكة بمجال التشغيل.
- ومن ناحية أخرى فلا يمكن فصل سياسة التشغيل عن سياسة التعليم والتكوين، إذ لابد من تحقيق توافق مستمر ما بين مخرجات المنظومة التعليمية والتكوين والمتطلبات النوعية المتنامية لسوق العمل، كما يجي التأكيد عن ضرورة عصرنة الادارة والانتاج ورقمنتها[3] في إطار غير بعيد عن تفعيل وتطوير

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سابق**، ص 199.

[2] **نفس المرجع**، ص 199.

[3] رحيم حسين، **مرجع سابق**، 149.

القوانين التي تزيد من فاعلية أجهزة التشغيل سواء من الأجهزة سواء من الناحية التنظيمية أو الرقابية فالتنفيذية.

إن نجاح سياسات التشغيل يجب أن يكون قائم على قاعدة التوافق الاجتماعي لأن مفتاح استقرار النظام كما أنها مسؤولية متبادلة مما يستدعي اشراك جميع الأطراف المعنية فهي مسؤولية مشتركة بين (أرباب العمل + الحكومة + والعمال).

حتمية ترشيد الانفاق الحكومي وتبني فكرة الادخار الموجه نحو الاستثمار.

المطلب الثالث : السيناريو المتشائم

على غرار الدول العربية ففي الجزائر انحرافين مجسدين في اعتبار قضية التشغيل قضية دولة في حين أن التشغيل عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو ما يجعلنا نعتبره قضية مجتمع، أما الانحراف الثاني فهو مجسد في طغيان المعالجة الاجتماعية وحتى السياسية في سياسات التشغيل على حساب المعالجة الاقتصادية الذي ترتب عنه تحول التشغيل إلى مجرد امتصاص الشباب العاطل عن العمل أو بالأحرى امتصاص الضغوط الاجتماعية، بدلا من أن يكون تشغيل لمورد اقتصادي واستجابة لحاجة اجتماعية ونفسية لطالبي العمل[1].

إن النتائج السلبية من الأداء السلبي لسياسات التشغيل في أن المناصب التي تنتجها أدت وتؤدي إلى تدهور العمل الدائم وانتعاش العمل المستقل والعمل لبعض الوقت، كما انه تكلفتها العالية وتغطيتها المنخفضة وتأثيرها المحدود يجعلها تفشل في تغطية سوق العمل.

بما أن سياسات التشغيل تتأثر بالوضع السائد فعدم ضبط الأوضاع المالية أو قلة استخدام الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات وعدم تشجيع التنوع الاقتصادي وتضاءل الوظائف الدائمة وارتفاع أخرى مؤقتة، كل هاته الصعوبات تهدد الاستقرار السياسي دون الاغفال عن عدم توفر معلومات ومؤشرات مفصلة عما يحدث في سوق العمل فهذا يبوء بفشل سياسات التشغيل فمستقبل الاستقرار السياسي مرهون بنوعية أداء الأجهزة التشغيلية وهذا نظرا للأهمية التي تحظى بها هاته الأخيرة.

[1] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 149.

خلاصة الفصل :

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجزائر سخرت مجهوداتها لضمان السير الحسن لأجهزة التشغيل إلا أن أداء هاته السياسات كان محدود نظرا لعدة عوامل منها غياب الفاعلية وضعف آليات التنفيذ وقلة إن لم نقل انعدام التنسيق فيما بينها دون الاغفال عن التكلفة العالية والتغطية المحدودة . فهذا ما تم استنتاجه من خلال تقييمنا لهاته الأخيرة.

وفي الأخير حاولنا وضع رؤية مستقبلية لتحسين أداء سياسات التشغيل وأخرى للكشف عن الأثار السلبية في حال السير على وتيرة الوضع السائد الذي من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي.

الخاتمة

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في الدور الذي قامت به سياسات التشغيل في الجزائر، للسعي في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، خلال الفترة الممتدة من سنة 1989الى غاية 2012، وهو الموضوع الذي طرحناه حيث تمت صياغته كالتالي :

إلي أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012 ؟

وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على طرح وتحليل السياسات التشغيلية التي اتبعتها الدولة، بهدف تنظيم سوق العمل والتي ترمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، ثم قمنا بتقييم أداء السياسات التشغيلية لمعرفة المدى الذي ساهمت فيه هاته الأخيرة لدعم الاستقرار السياسي.

وقد شملت دراستنا هذه على ثلاثة فصول، وذلك لطرح وتحليل وتقييم جهود السياسات التشغيلية الرامية لتحقيق الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى اثبات صحة الفرضيات المطروحة أو نفييها، حيث قمنا بوضع خطة لدراستنا هذه كالتالي :

أولا : طرح مفاهيم الدراسة (سياسة التشغيل، الاستقرار السياسي)، وفق أسس علمية ومنهجية، من خلال إعطاء نبذة عن أراء الفكر الاقتصادي، سواء التقليدي أو الحديث، وإعطاء بعض التعاريف الأساسية لسياسة التشغيل، والتعرض لموضوع الاستقرار السياسي، كعامل مرتبط وتابع لموضوع الدراسة.

ثانيا : ركزنا في ذلك على طرح واقع السياسة التشغيلية، والاستقرار السياسي في الجزائر خلال 1989-2012، كما قمنا بإبراز جهود الدولة المنصبة ضمن الإصلاحات الاقتصادية، دون الإغفال عن الوسائل الذي اعتمدتها الدولة لإصلاح وإعادة تنظيم قطاع التشغيل، كآلية تساعد على الاستقرار السياسي، بالاستعانة على البيانات الإحصائية الخاصة بذلك، بالإضافة إلى إبراز مظاهر عدم الاستقرار السياسي خلال مرحلة الدراسة، وذلك في ظل تأزم الوضع الأمني الذي شهدته الدولة.

ثالثا : حاولنا فيه عرض أثار ونتائج السياسة التشغيلية المعتمدة من طرف الدولة، كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي وتقييمها، من خلال البيانات الرقمية ومعطيات أخرى، وقدمنا رؤى مستقبلية متجسدة في السيناريوهات بخصوص سياسات التشغيل، لضمان الاستقرار السياسي لفترات طويلة، بالإضافة إلى الجانب السلبي والانعكاسات التي قد تهدد الاستقرار السياسي في الجزائر من جراء هاته البرامج التشغيلية.

بعد الحوصلة النهائية الموجزة عن جزئيات البحث استخلصنا جملة من النتائج، وبغية التأكد من صدق الفرضيات المطروحة اعتمدنا على ما يلى :

1- اتضح جليا أن بنية النظام السياسي القائمة على أسس شرعية ديمقراطية، والتي تتعامل مع الأوضاع الداخلية السائدة والمطالب، خاصة المتعلقة بقطاع التشغيل والتي تساهم بالضرورة في ارساء الأمن والحفاظ على الاستقرار السياسي، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

2- أثناء طرحنا لمفاهيم الدراسة وفق أسس علمية وذلك من خلال إعطاء نبذة عن أراء الفكر الاقتصادي حول تعاريف سياسات التشغيل المتمثل في مجموع البرامج التي تتخذها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة، أما فيما يخص الاستقرار السياسي، فهو مظهر تمتاز به الحكومات التي تتعامل أثناء رسمها وتفنيدها لسياستها على أسس الرشادة، ووفق مرجعية عملية، وهذا ما لمسناه في بحثنا، **مما يؤكد ذلك صحة الفرضية الثانية.**

3- بغية إعادة السلم والاستقرار السياسي في الوطن، اعتمدت الجزائر على وسائل سياسية تمثلت في إنشاء لجنة الحوار والوفاق، وسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى مجموع الآليات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات التشغيلية دون الاغفال عن الوسائل القانونية، **وهذا ما يتنافى وصحة الفرضية الثالثة.**

4- ارتبط أداء سياسات التشغيل في الجزائر بعوامل عدة مما يجعل هاته الأخيرة تقلل من أدائها أو تساهم في زيادة فاعليتها وبالتالي ضمان وتحقيق الاستقرار السياسي مرهون بفاعلية أداء السياسات التشغيلية وتكاملها **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والأخيرة.**

الاستنتاجات والتوصيات :

- **الاستنتاجات :**

- إن البرامج التشغيلية التي اعتمدتها الجزائر تتسم بالتجزئة، مما يخلق عدم فاعلية أدائها كونها فاقدة للتنسيق والتعاون فيما بينها.

- اعتمدت الجزائر في سياستها على التشغيلية للقضاء على البطالة بالحلول الظرفية، لا للقضاء على الإشكال بشكل نهائي بالأساس، مما يزيد تأزم الأوضاع.

- إن السياسات الاقتصادية بما فيها سياسات التشغيل، والتي طبقت خلال فترة حكم الرئيس الحالي وإن كان لها بعض الايجابيات إلا أنها ساهمت في تأزم الأوضاع الاجتماعية، وهذا ما يترجم الحراك

الاجتماعي شق مسيرة المظاهرات والاحتجاجات المفاجئة في بعض الأحيان، فهو مؤشر عن وجود حالة عدم الاستقرار السياسي الخفية.

– أي سياسة لها علاقة باقتصاد السوق يجب أن تضمن سلامة السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك لضمان أداء جيد لسوق العمل.

– إن الاستقرار السياسي له علاقة بعدة متغيرات، مما يعني ذلك أن هاته المتغيرات قد تدعم حالة الاستقرار السياسي، كما قد تهدد هذا الأخير حيث تكون فيه سبب لعدم الاستقرار السياسي، بما فيها سياسات التشغيل، لذلك لابد من الدولة أن تتبنى إجراءات سليمة ونابعة من الرغبة في استئصال الأزمة، وبإشراك الخبراء والأطراف المعنية، أما اذا كانت هاته السياسات تتعامل بشيء من عدم الجدية، فإن هذا يهدد الاستقرار السياسي، ويولد الشعور بعدم الانتماء.

– جمود التشريعات العمالية، وهذا يزيد من فرص التحايل من خلال تأسيس الأعمال بصور غير رسمية، وضعف الجهاز الرقابي الذي يضمن النجاح لتقييم مدى نجاعة هذه السياسات.

وفي الأخير نستنتج أن سياسات التشغيل مرتبطة بحالة الاستقرار السياسي في الجزائر، وذلك أن هذا الاخير له آثار ايجابية على أداء السياسات التشغيلية، خاصة في فترة عودة الاستقرار السياسي مع بداية القرن الواحد والعشرين، التي شهدت فيها هذه السياسات انتعاشا كبيرا، وذلك راجع لدور القيادة التي ساهمت في ارساء دعائم الاستقرار، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

- **توصيات :**

– ترشيد الإنفاق الحكومي، وإضفاء المزيد من المرونة في تشريعات العمل.

– ضرورة خلق برامج تساهم في خفض البطالة بالمعدل العالمي المقدر بـ 5%، وتوفير قاعدة بيانات، وكذا توفير منظمات وطنية ذات مصداقية أكثر فيما يخص الجانب الإحصائي.

– ضرورة التنسيق بين أجهزة التشغيل، لضمان استمراريتها وسحب أخرى (برامج) باءت بالفشل، أو التراجع عنها وتجميدها لوقت لاحق، وتغيير السياسات التي تقضي على البطالة من جانب الكم لا الكيف.

– تكثيف دور الجماعات المحلية باعتبارها الأقرب من انشغالات المواطنين، وذلك بفتح باب الاستثمار.

– التعامل مع المشاكل الخاصة بالعمل بهدف القضاء عنها بطريقة نهائية، لابد من الدولة التخلي على السياسات الترقيعية والظرفية، والتي تهدد الاستقرار السياسي الذي قد يخلق أزمة متعددة الجوانب.

– دعم التشغيل المنتج، والذي يولد قيمة مضافة.

– العمل على استقرار النظام السياسي، ومناصب المسؤوليات واستعادة الأمن كشرط أساسي وضروري للتنمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ/ الكتب باللغة العربية :

1. الرشواني منار محمد ، **سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط، 2003.

2. بن شهرة، مدني، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

3.جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسة والاجتماعية**، بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

4. دادي، ناصر عدون وعبد الرحمان العايب، **بطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

5. دحماني، العيد، **إفريقيا في ظل التحولات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي "الجزائر نموذجا"**، عمان : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2015.

6.زواوي، خالد، **البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"**. مجموعة النيل العربية، اتحاد مكتبات الجامعة العربية، مصر، 2004.

7. شلبي، محمد شاكر، **التنمية السياسية ودوره في الاستقرار السياسي في الدول العربية**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2016.

8. ناجي، عبد النور ، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي في الدراسة طبيعية في الجزائر**. القاهر : دار الكتاب، 2010.

ب/ الكتب باللغة الأجنبية :

9. Belalloufi, Heocin**, la Démocratie en Algerie Réforme ou révoltion ?.** Alger : les Editions Apic , 2010.

10. Dahmani, Ahmed **, Algériea à lépreuve Economie politique des réformes 1980-1987** , Alger : casbah Editions, 1999.

جـ/ الأطروحات، الرسائل والمذكرات :

11. بتة، الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)، **(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)**، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2012-2013.

12. بقدي، كريمة، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر، **(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)**، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم السياسية، 2011 /2012.

13. بن سليمان علي بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، **(رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير في العلوم السياسية)**، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012.

14. بن فايزة، نوال، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990/2005 "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، **(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)**، جامعة بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

15. بوكابوس، فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل وتوجة الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، **(مذكرة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل)**، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، البويرة، 2011.2012.

16. بوهلال، صليحة، وكالات تشغيل الشباب (النتائج والعوائق) دراسة حالة الوكالة الولائية لتشغيل "ورقلة"، **(مذكرة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013.

17. دحماني، محمد أدرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، **(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)**، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2012/2013,

18. روابحي، رزيقة، أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر 2000-2014، **(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)**، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مسيلة، 2014/2015.

19. شباح، رشيد، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر "دراسة حالة لولاية تيارت"، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تسيير المالية العامة)**، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2012/2011.

20. شعبان، العيد، الإصلاح السياسي في الجزائر 2008 -2013، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر)**، كلية العلوم السياسية، بسكرة، 2014.

21. شلالي، فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2009/2005، **(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

22. شنين، مصعب، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013-2012.

23. عبد اللاوي، سمية، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014، **(مذكرة مقدمة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية)**، جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2014-2015.

24. عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، **(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2010/2009.

25. غرمة، محمد البشير، دور المشاركة السياسة في تحقيق الاستقرار السياسي ودراسة حالة تونس، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2014-2015.

26. فريح، زينب ، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، **(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013.

27. قادية، عبد الله، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، **(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الاجتماعي)**، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010- 2011.

28. قصاب، سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات الشغل في الجزائر 1990-2004، **(أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

29. كروشي، فريدة ، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012,

30. كوسة، بوجمعة، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة "دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف". **(رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في الموارد البشرية)**، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم التجارية، بسكرة، 2006,

31. مرزود، حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989–2010)، **(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011 – 2012.

32. مزابية، خالد، الطائفة السياسة وأثرها على استقرار السياسي دراسة حالة لبنان، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012.

33. هلال، سمية وعفاف موسوس، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000–**2012**، **(مذكرة ماستر** في العلوم الاقتصادية)، جامعة العقيد أكلى محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2014–2015.

34. واعة، حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجا، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2014–2015.

35. وناس، فاطمة، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)**، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012.

36. يونس، سميحة، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل "دراسة ميدانية على العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل بمدينة بسكرة". **(رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية)**، علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية، بسكرة، 2007/2006.

د/ القوانين والنصوص الرسمية :

37. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 ماي سنة 1994، يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 34.

38. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل19 أبريل سنة 2008، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 22، 2008.

39. قانون رقم 90-11، **علاقات العمل**، المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق ل21 أبريل سنة 1990.

هـ/ وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية)

40. بن باير، الحبيب وبن كاملة محمد بن عبد العزيز، التشغيل في الجزائر : مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية- عرض نتائج الفترة 2006-2010، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، أبريل 2011.

41. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، **ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014.

42. حامد، نور الدين ، فلة عاشور، تقييم أداء السياسة التشغيل في الجزائر، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

43. فوكة، سفيان، مداخلة بعنوان : الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودورة في التنمية، **ملتقى بجامعة حسيبة بن بوعلي**، الشلف.

44. صاطوري، الجودي ولطيفة بهلول، مداخلة بعنوان : أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **ملتقى حول دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، المسيلة، 2011.

45. عالم، عبد الله، حمزة قيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، **ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة يومي 15- 16 نوفمبر، 2011.

46. غانم، هاجر وأمينة بودراع، مداخلة بعنوان : تجربة الجزائر في ميدان التشغيل الجزائر ومحاربة البطالة. **ملتقى حول دراسات وتجارب دولية في قضايا البطالة**، المسيلة، 2010.

47. لحسن، عبد القادر، سياسة وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل الخماسي 2010-2014، **ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

48. مسعودي، زكريا، تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، **أبحاث المؤتمر الدولي** ، جامعة سطيف 1، 2013.

49. يوسفي، كريمة، **سياسة التشغيل في الجزائر – الواقع والتحديات، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المسيلة.

و/ المجلات العلمية المحكمة والدوريات

50. أوطالب، نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر : (معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و1998 و2008)، إنسانيات متنوعة، **مقالات متنوعة**، عدد مزدوج 63-64، الجزائر، جانفي 2014.

51. الصيداوي، رياض، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 245، يوليو، 1999.

52. بوشنافة، شمسة وأدم قبي، (إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000)، **مجلة الباحث**، عدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.

53. حسين، رحيم، (سياسات الشغل في الجزائر : تحليل وتقييم)، **بحوث اقتصادية عربية** ، العددان 61-62 شتاء – ربيع، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2013.

54. ممدوح، مروة، (الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 183، الجزائر، 1999.

55. منظمة العمل الوطنية، انعكاسات الاحتجاجات التشغيلية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا، **التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**، 2012.

56. مولاي، لخضر عبد الرزاق، (تقييم أدوار سياسيات التشغيل في الجزائر 2000-2011)، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.

ي/ المواقع الإلكترونية

57. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/18 على الساعة 17:34.
http : // www.academia. Edu/576741/employment.policies-in-algerin : **employment policies and active labour market programmes in Algeria**, prepared for ETF by mohamed saib musette, cread.

58. الديوان الوطني للإحصاء، 2012.
www.ons.dz

59. شاهر الشاهر، **الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته** .. يوم الزيارة 2017/02/12 على الساعة 20:58.
http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

60. م.بوسلان، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز مكاسب الديمقراطية** ، تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/10 على الساعة 13:56.
http://www.vitaminedz.org

61. محمد الطاهر شعلال، المدير العام ل -ANEM ، يشرح وضعية سوق الشغل في الجزائر، أطلع عليه بتاريخ : 2017/05/15 على 55: 18.
https://www.youtube.com/watch?v=eSJuvfdEt1E

62. نقاط ظل جزائرية 1988، المنتدى العربي للدفاع والتسلح، تاريخ الزيارة 2016/11/17 الوقت 19:08.
http://defense-arab.com/vb/threads/73305/

63. ياسين بودهان– الجزائر: لماذا–فشلت–سياسات–التشغيل–بالجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 2017/05/02 على الساعة 00:30.
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/22/

الملاحق

ملحق رقم 01 :قانون 126-08

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 –172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 –173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 –304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 187 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994 الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 336 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 24 أكتوبر سنة 1994 والمتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94–08 المؤرخ في 26 مايو سنة 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 – 402 المؤرخ في 13 شعبان عام 1419 الموافق 2 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 – 50 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1422 الموافق 21 يناير سنة 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06 – 77 المؤرخ في 19 محرم عام 1427 الموافق 18 فبراير سنة 2006 الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 –386 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1428 الموافق 5 ديسمبر سنة 2007 الذي يحدد مستوى وكيفيات منح الامتيازات المنصوص عليها في القانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 124 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 15 أبريل سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب ويدعى في صلب النص "الجهاز" وتحديد كيفيات تطبيقه.

الفصل الأول

أحكام عامة

المادّة 2 : يهدف الجهاز إلى :

– تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.

– تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف.

المادّة 3 : يوجه الجهاز إلى ثلاث (3) فئات من طالبي العمل المبتدئين :

الفئة الأولى : الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية : الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة : الشباب بدون تكوين و لا تأهيل.

المادّة 4 : يترتب على إدماج فئات طالبي العمل المذكورين في المادة 3 أعلاه إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد. تتخذ عقود الإدماج الشكل الآتي :

– عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى،

– عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية،

– عقد تكوين – إدماج بالنسبة للفئة الثالثة.

تحدد نماذج عقود الإدماج المنصوص عليها في الفقرة أعلاه بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل.

المادّة 5 : ينتصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية.

ينتصب المستفيدون من عقود تكوين – إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط و إما لدى حرفيين معلمين لمتابعة تكوين.

ملحق رقم 02 :قانون 94-11

المادة 28 : يدفع أجراء جميع قطاعات النشاط الوطني بما فيهم أجراء المؤسسات والإدارات العمومية إلى هيئة التقاعد، ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي نشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصة الاشتراك المرتبطة بالتقاعد المسبق التي تحدد نسبتها عن طريق التنظيم.

المادة 29 : يدفع مستخدمو مختلف قطاعات النشاط الوطني بما فيها الدولة بصفتها مستخدما إلى هيئة التقاعد، ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي نشر هذا المرسوم التشريعي، حصة الاشتراك المرتبطة بالتقاعد المسبق التي تحدد نسبتها عن طريق التنظيم.

المادة 30 : تكون شروط دفع الاشتراكات المنصوص عليها في المادتين 28 و29 أعلاه وكيفياتها وفتراتها هي تلك المنصوص عليها في التشريع المتعلق بتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي.

الفصل التاسع

العقوبات

المادة 31 : يعد كل قرار تسريح لسبب اقتصادي يتخذ خرقا للمادة 5 أعلاه باطلا وعديم الأثر ويعرض المستخدم المخالف لغرامة مالية تتراوح بين ألفي دينار (2.000 دج) وعشر آلاف دينار (10.000 دج) عن كل عامل معني، ويعاين مفتشو العمل الخرق الذي يكون محل متابعات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويتعين على المستخدم، زيادة على ذلك، أن يدفع لصندوق التقاعد مساهمة لتخويل الحقوق تعادل ثلاث مرات تلك التي كان يفترض أن يدفعها.

وتكون هذه المساهمة مستحقة في غضون الأشهر الثلاثة (3) من تاريخ إحالة الأجير المعني على التقاعد المسبق ويجب أن تدفع دفعة واحدة.

المادة 32 : يعرض المخالف لأحكام تحصيل حصة الاشتراك المخصصة للتقاعد المسبق للعقوبات المقررة في مجال تحصيل الاشتراكات والمنازعات في الضمان الاجتماعي المحددة في القانونين رقم 83 - 14 ورقم 83 - 15 المؤرخين في 2 يوليو سنة 1983 والمذكورين أعلاه.

الفصل العاشر

أحكام ختامية

المادة 33 : تقدر المعاشات الممنوحة بموجب هذا المرسوم التشريعي من جديد حسب الشروط المتعلقة بمعاشات التقاعد وتخضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة.

المادة 34 : ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994.

اليمين زروال

مرسوم تشريعي رقم 94 - 11 مؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994، يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عمالهم بصفة لإرادية لأسباب اقتصادية.

إن رئيس الدولة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادة 115 منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، لاسيما المادتان 5 و 42 منها،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتزامات الخاضعين في مجال الضمان الاجتماعي،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 15 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 03 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق 6 فبراير سنة 1990 والمتعلق بمفتشية العمل،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 – 09 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لإرادية،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 – 10 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 والمتضمن احداث التقاعد المسبق،

– وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر المرسوم التشريعي التالي نصه :

الفصل الأول

الهدف ومجال التطبيق

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم التشريعي إلى إحداث نظام للتأمين عن البطالة لفائدة الأجراء من أخطار فقدان العمل بصفة لإرادية لأسباب اقتصادية.

المادة 2 : تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على الأجراء المنتمين للقطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لإرادية لأسباب اقتصادية إما في إطار التقليص من عدد العمال أو إنهاء نشاط المستخدم.

يمكن توسيع أحكام هذا المرسوم التشريعي للأجراء المنتمين لقطاع المؤسسات والإدارات العمومية بنص خاص.

المادة 3 : لا يستفيد أحكام هذا المرسوم التشريعي، الأجراء الذين هم في انقطاع مؤقت عن العمل بسبب البطالة التقنية أو البطالة بسبب العوامل المناخية أو في انقطاع مؤقت أو دائم عن العمل بسبب عجز عن العمل أو حادث أو كارثة طبيعية.

المادة 4 : يستثنى كذلك من مجال تطبيق هذا المرسوم التشريعي :

– الأجراء الذين بلغوا السن القانونية التي تسمح لهم بالإحالة على التقاعد،

– الأجراء الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية للحصول على حقوق معاش التقاعد المسبق.

المادة 5 : لايمكن أن يستفيد خدمات التأمين عن البطالة، الأجراء ذوو عقد عمل محدود المدة والعمال الموسميون أو العاملون في البيت والعاملون لحسابهم الخاص أو ذوو عدة مستخدمين أو الذين فقدوا عملهم بسبب نزاع في العمل أو تسريح تاديبي أو استقالة أو ذهاب إرادي.

الفصل الثاني

شروط تخويل الحقوق

المادة 6 : يجب للاستفادة من أداءات التأمين عن البطالة أن تتوفر في الأجير المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه الشروط التالية :

– أن يكون منخرطا في الضمان الاجتماعي مدة إجمالية قدرها ثلاث (3) سنوات على الأقل،

– أن يكون عونا مثبتا في الهيئة المستخدمة قبل التسريح لسبب اقتصادي،

– أن يكون منخرطا ويكون قد سدد اشتراكاته بانتظام في نظام التأمين عن البطالة منذ ستة (6) أشهر على الأقل قبل إنهاء علاقة العمل.

المادة 7 : يستفيد الأجير، زيادة عن الشروط الواردة في المادة 6 أعلاه، أداءات التأمين عن البطالة إذا توفرت فيه الشروط التالية :

- أن لايكون قد رفض عملا أو تكوينا تحويليا قصد شغل منصب،

- أن لايكون مستفيدا من دخل ناتج عن أي نشاط مهني،

- أن يرد اسمه في قائمة العمال الذين هم محل تسريح في إطار التقليص من عدد العمال أو إنهاء نشاط صاحب العمل، تحمل تأشيرة مفتش العمل المختص اقليميا،

- أن يكون مسجلا كطالب للعمل لدى المصالح المختصة في الإدارة العمومية المكلفة بالتشغيل منذ ثلاثة (3) أشهر على الأقل،

- أن يكون مقيما بالجزائر.

المادة 8 : يستفيد الأجير الذي تتوفر فيه الشروط المحددة قانونا في المادتين 6 و7 من هذا المرسوم التشريعي، أداءات نظام التأمين عن البطالة بمجرد ما يدفع مستخدمه مساهمة تسمى تخويل الحقوق.

المادة 9 : تحسب مساهمة تخويل الحقوق حسب أقدمية الأجير المعني المعتمدة من اخر هيئة أجيرة مستخدمة له بنسبة 80 ٪ من أجر شهر عن كل سنة أقدمية ضمن حد إجمالي قدره 12 شهرا.

المادة 10 : تحسب المساهمة في تخويل الحقوق التي هي على كلفة صاحب العمل على أساس معدل الأجر الشهري الخام الذي يتقاضاه الأجير المعني طوال اثني عشر (12) شهرا التي تسبق تسريحه وهي مستحقة عن كل فترة أقدمية تفوق ثلاث (3) سنوات.

تكون عناصر المرتب التي تدخل في الحسبان، عند تحديد معدل الأجر الشهري الخام، هي عناصر أساس حساب الاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

وتحدد كيفيات دفع مساهمة تخويل الحقوق ومدته وفتراته بموجب اتفاقية بين المستخدم المعني والهيئة المكلفة بتسيير نظام التأمين عن البطالة.

يجب أن تنص الاتفاقية، في جميع الحالات، على دفع المستخدم أجر شهرين عن كل أجير معني كتسبيق وأن تعد رزنامة للدفع تمتد على فترة أقصاها اثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ توقيعها.

الفصل الثالث

أداءات نظام التأمين عن البطالة

المادة 11 : يخول قبول الأجير في نظام التأمين عن البطالة الحق في مجموع أداءات الضمان الاجتماعي المستحقة للأجراء ويستفيد مما يأتي :

- التعويض الشهري عن البطالة،

- أداءات عينية للتأمين عن المرض والتأمين عن الامومة،

- المنح العائلية،

- اعتماد فترة التكفل بالنسبة لنظام التأمين عن البطالة كفترة نشاط لدى نظام التقاعد،

- الاستفادة من رأسمال الوفاة لفائدة ذوي حقوقه، عند الاقتضاء.

المادة 12 : يتحمل نظام التأمين عن البطالة الالتزامات المترتبة على المستخدم في مجال اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، بنسبة 15 ٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون عن كل أجير معني والمقبول قانونا للاستفادة من أداءات نظام التأمين عن البطالة حسب توزيع يحدد عن طريق التنظيم.

المادة 13 : يحسب التعويض عن البطالة على أساس أجر مرجعي يساوي نصف المبلغ المحصل عليه بجمع متوسط الأجر الشهري الخام المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه مع الأجر الوطني الأدنى المضمون.

المادة 14 : تحسب مدة تكفل التأمين عن البطالة بقدر شهرين (2) من كل سنة اشتراك، وتعتبر كسنوات اشتراك سنوات الأقدمية المعتمدة لدى آخر هيئة مستخدمة ويقصد بالأقدمية المعتمدة بموجب أحكام الفقرة أعلاه :

الفهرس

الفـــهـرس

الإهداء..... III
الشكر والعرفان..... IV
ملخص V
قائمة الجداول VII
قائمــة الأشكـــــال البيانية VIII
قائمــة الملاحـــق..... IX
قائمــة الإختصارات والرموز.....X
المقدمة..... ب

الفصل الأول : التأصيل النظري لسياسة التشغيل والاستقرار السياسي..... 21
تمهيد 22
المبحث الأول : ماهية سياسة التشغيل 23
المطلب الأول : تعريف البطالة، أنواعها وأشكالها..... 23
المطلب الثاني : مفهوم سياسة التشغيل..... 27
المطلب الثالث : أسس وأهداف سياسة التشغيل..... 29
المطلب الرابع : نظريات التشغيل 31
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي..... 37
المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي ومؤشراته..... 37
المطلب الثاني : متطلبات الاستقرار السياسي..... 42
المطلب الثالث : معيقات الاستقرار السياسي..... 44
خلاصة..... 48

الفصل الثاني : سياسة التشغيل والاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2012 49
تمهيد 50
المبحث الأول: واقع الاستقرار السياسي في الجزائر 51
المطلب الأول : طبيعة الأزمة السياسية وتداعيات الأزمة الاقتصادية 51
المطلب الثاني : مظاهر عدم الاستقرار السياسي في الجزائر 56

المطلب الثالث : الأليات المتبعة في تحقيق الاستقرار السياسي..... 58
المبحث الثاني: برامج سياسات التشغيل في ظل الاصلاحات الاقتصادية 62
المطلب الأول : برنامج التثبيت الهيكلي..... 62
المطلب الثاني : برنامج الانعاش الاقتصادي 67
المطلب الثالث : برنامج دعم النمو 2005-2009 69
المطلب الرابع : البرنامج الخماسي 2010-2014 71
المبحث الثالث : أجهزة التشغيل كإجراء للحفاظ على الاستقرار السياسي في الجزائر 73
المطلب الأول : الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي..... 77
المطلب الثاني : الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS.. 78
المطلب الثالث : أجهزة ترقية الاستثمارات.....80
المطلب الرابع : الصناديق الوطنية.....81
خلاصة..... 85

الفصل الثالث : آثار ومستقبل سياسات التشغيل المتبعة لدعم الاستقرار السياسي في الجزائر.... 86
تمهيد 87
المبحث الأول: نتائج سياسات التشغيل في الجزائر..... 88
المطلب الأول : تقييم أداء سياسات التشغيل..... 88
المطلب الثاني : التدابير والحلول المقترحة لفاعلية أداء سياسات التشغيل لضمان الاستقرار السياسي..... 93
المبحث الثاني: روئ استراتيجة لسياسات التشغيل في الجزائر ودعم الاستقرار السياسي..... 95
المطلب الأول : السيناريو الاصلاحي.....95
المطلب الثاني : السيناريو المستمر..... 97
المطلب الثالث : السيناريو المتشائم 98
خلاصة..... 99
الخاتمـة.....100
المصادر والمراجع.....105
الملاحق 113
الملحق الأول : قانون 126-08 114
الملحق الثاني : قانون 94-11.....115
الفهرس 118